آراءُ أحمدَ بن جعفرٍ الدِّيْنَوَري (ت ٢٨٩هـ)
وأقوالُه في الوقفِ والابتداءِ
جمعًا ودراسة

إعداد

لبنى بنت خالد بن محمد العرفج

ملخص البحث

يحتلُّ علمُ الوقفِ والابتداءِ مكانةً رفيعةً بين علومِ القرآنِ، وجاءَ هذا البحثُ ليلقيَ الضوءَ علىٰ مصدرٍ متقدمٍ من مصادرِ هذا العلمِ الشريفِ، ويستعرضُ فيه حياةَ مؤلفِه أحمدَ بنِ جعفرٍ الدِّينَوَرِي ومكانتَه العلميةَ، ويُعنىٰ بتتبعِ آرائِه في الوقفِ والابتداءِ من مصادرَ مختلفةٍ، ويحاول الكشفَ عن منهجِه ومصطلحاتِه فيها، ويبين موقفَ العلماءِ منها.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الابتداء، وقف التمام، كتاب التمام، أحمد بن جعفر، الدينوري.



المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ علىٰ أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، نبينا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبِه أجمعين، وبعدُ:

فقد شرَّف الله عز وجل هذه الأمةَ بأن أنزلَ عليها كتابًا ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، فوجَّه العلماءُ إليه اهتمامَهم، وصرفوا أنفسَ أوقاتِهم في خدمتِه، تلاوةً، وحفظًا، وفهمًا، وتفسيرًا، وعملاً، وكان مما اعتنَوا به وحفظوه، وتناقلوه طبقةً عن طبقةٍ؛ حُسنُ أدائِه، وتقويمُ تلاوتِه، ولا يتأتىٰ ذلك إلا بمعرفةِ أحكامِ تلاوتِه وآدابِه، ومِن أبرزِ تلك الأحكامِ وأهمِّها: أحكامُ الوقفِ والابتداءِ؛ إذ هي من أهمِّ ما يُعين علىٰ فهمِ الآياتِ؛ لما لها من «علاقةٍ أكيدةٍ بعلمِ التفسيرِ، إذ هي أثرٌ من آثاره»[(١)]؛ ولا يصحُّ فهمُ المعنىٰ إلا بحسنِ رعايةِ الوقفِ والابتداءِ؛ فقعَّدوا لذلك أسسًا استقرؤوها ممن سبقهم من العلماءِ عمَّا تلقوه عن النبيِّ صلىٰ الله عليه وسلم وصحابتِه الكرامِ في طرقِ تلاوتِهم، ومراعاتِهم لتلك المواطنِ.

ولـمَّا كان علمُ الوقفِ والابتداءِ بتلك الأهميةِ التي ذُكرت؛ احتفىٰ العلماءُ به في مصنفاتِهم، فأودعوا فيها مسائلَ متفرقةً منه، ففي مصنفاتِ التفسيرِ: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)[(٢)]، للإمامِ محمدِ بنِ جريرٍ الطبريِّ (ت٣١٠هـ)، و(الاستغناء في علوم القرآن)[(٣)]، للإمامِ محمدِ بن عليٍّ الأُدفويِّ (ت ٣٨٨هـ)، و(الكشف والبيان عن تفسير القرآن)[(٤)]، للإمامِ أحمدَ بنِ محمدٍ الثعلبيِّ (ت ٤٢٧هـ)، وغيرها.

وفي مصنفاتِ معاني القرآنِ وغريبِه وإعرابِه: (معاني القرآن)[(٥)] للإمامِ يحيىٰ بنِ

(١) أنواع التصانيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم: (١٨٥).
(٢) ينظر: (٥/ ٦٤٩)، (٧/ ٢٦٣).
(٣) ينظر: (١/ ظ٢١)، (٣/ و٢٧٢).
(٤) ينظر: (٦/ ٣٠٩)، (١٠/ ٢٥٨).
(٥) ينظر: (١/ ١١، ٤٥٣).

زيادٍ الفراءِ (ت ٢٠٧هـ)، و(تفسير غريب القرآن)[1] للإمامِ عبدالله بنِ مسلمِ بنِ قتيبةَ (ت ٢٧٦هـ)، و(معاني القرآن وإعرابه)[2] للإمامِ إبراهيمَ بنِ السري الزجاجِ (ت٣١١هـ)، وغيرها.

بل إن بعضَ العلماءِ قد أفردَ علمَ الوقفِ والابتداءِ بالتصنيفِ، فمن أولئك: أئمةُ القراءاتِ، كالإمامِ حمزةَ (ت ١٥٦هـ)، والإمامِ نافعٍ (ت ١٦٩هـ)، ويعقوبَ (ت٢٠٥هـ)، وحفصٍ (ت ٢٤٦هـ)[3].

ومن أبرزِ مَن أفردها بالتصنيفِ أيضًا: علماءُ النحوِ واللغةِ، كالإمامِ أبي جعفرٍ الرؤاسيِّ (ت ١٨٧هـ)[4]، وأحمدَ الدينوريِّ (ت ٢٨٩هـ)[5]، وثعلبٍ (ت ٢٩١هـ)، وابنِ الأنباري (ت ٣٢٨هـ)[6]، والنحاسِ (٣٣٨هـ)[7].

وغيرهم كثيرٌ من الأئمةِ الأعلامِ رحمةُ اللهِ عليهم جميعًا.

وجاءَ هذا البحث ليلقيَ الضوءَ علىٰ مصدرٍ متقدمٍ من مصادرِ هذا العلمِ الشريفِ لمؤلفِه أحمدَ بنِ جعفرٍ الدِينَوَرِي.

مشكلة البحث:

يحاولُ البحثُ أن يجيبَ عن الأسئلةِ الآتيةِ: ما أبرزُ آراءِ أحمدَ بنِ جعفرٍ الدِّيْنَوَرِي في الوقفِ والابتداءِ مِن خلالِ مصادرِ الدراسةِ؟ هل له اصطلاحاتٌ خاصةٌ في الوقفِ والابتداءِ؟ هل كان لأحمدَ بنِ جعفرٍ توجيهاتٌ يعضدُ بها أقوالَه وآراءَه؟ ما موقفُه مِن أقوالِ العلماءِ الذين يرىٰ خلافَ قولِهم في الوقفِ أو توجيهِه؟ وما موقفُ أهلِ العلمِ مِن أهلِ الصنعةِ بآرائِه وأقوالِه اتفاقًا واختلافًا؟

(١) ينظر: (٤٠، ٣٦١).
(٢) ينظر: (٢/ ٢٣٢)، (٤/ ٣٤٣).
(٣) ينظر: الفهرست: (١/ ٩٢- ٩٣).
(٤) ينظر: الفهرست: (١/ ١٩٣)، وكشف الظنون: (٢/ ١٤٧٠).
(٥) وهو موضوع البحث، وسيأتي التعريف عنه إن شاء الله في المبحث الأول.
(٦) ينظر: الفهرست: (١/ ١٩٣، ٢٢٦)، وكشف الظنون: (٢/ ١٤٧٠).
(٧) ينظر: كشف الظنون: (٢/ ١٤٧٠).

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١- مكانةُ أحمدَ بنِ جعفرٍ العلميةُ.

٢- قيمةُ أقوالِه العلميةِ في الوقفِ والابتداءِ، واستدلالُ أئمةِ اللغةِ والقراءاتِ وعنايتهم بها.

٣- أنها الدراسةُ الأُولىٰ -حسبَ علمي-؛ إذ لم تُبرز جهودُه في الوقفِ والابتداءِ، ولم تُجمع أقواله بعدُ، ولا سيما أن كتابَه في هذا العلمِ لا يزالُ في عدادِ المفقودِ.

٤- أن له اختياراتٍ خالفَ فيها العلماءَ في بعضِ المواطنِ؛ مما يستدعي جمعَ أقوالِه عمومًا، ودراستِها دراسةً موازنةً تحليليةً نقديةً؛ لإبرازِ الإضافةِ العلميةِ المتعلقةِ بهذا البابِ، ووجهُ اختياراتِه فيها.

٥- الرغبةُ في جمعِ أقوالِه في موضعٍ واحدٍ خدمةً لكتابِ اللهِ، وتيسيرًا علىٰ الباحثين لمن أرادَ منهم دراسةَ آراءِ العلماءِ المتقدمين في الوقفِ والابتداءِ.

أهداف البحث:

١- التعريفُ بأحمدَ بنِ جعفرٍ ومكانتِه العلميةِ.

٢- جمعُ أقوالِه وآرائِه في الوقفِ والابتداءِ في مكانٍ واحدٍ؛ لتهيئتِها لدراستِها وتحقيقِ النظرِ فيها.

٣- الكشفُ عن اختياراتِه ومنهجِه العامِّ في الوقفِ والابتداءِ، وصيغِ الوقوفِ عنده.

٤- تصنيفُ أقوالِه -بعد حصرِها- إلىٰ أنواعٍ حسبَ صِيغها؛ لإمكانِ دراستِها دراسةً تحليليةً معمقةً؛ لينتجَ عن ذلك إضافةٌ علميةٌ للتخصصِ.

حدود البحث:

جمعُ أقوالِ أحمدَ بنِ جعفرٍ في الوقفِ والابتداءِ، من خلالِ مصادرَ محددةٍ -وقد بلغت مئةً وتسعةً وستين نقلاً بغيرِ تكرارٍ- وذلك فيما يتعلقُ بتصريحِ أصحابِ

تلك المصادرِ بنسبةِ هذا القولِ إلىٰ أحمدَ بنِ جعفرٍ، أما الوقوفُ الـمُجمع عليها، أو ما قيلَ في أنه قولُ أصحابِ التمامِ؛ فلم أذكرها ما لـم تُنسب إليه صراحةً. مع ذكرِ أقوالِ العلماءِ الذين خالفوه في بعض اختياراتِه، ومَن صرَّح بموافقتِه له، وموازنةِ أقوالِه بأقوالِ الإمامِ الدانيِّ (ت ٤٤٤هـ) في كتابه المكتفَىٰ.

وكذا الإشارةُ إلىٰ الأقوالِ التفسيريةِ التي سُبق إليها ونسبتِها إلىٰ مفسريها من الصحابةِ والتابعين –مما كان له أثرٌ علىٰ اختيارِه للوقفِ أو توجيهه- إلا ما كان مجمعًا عليه؛ فلا يُشار إليه، ويُعتمد في ذلك علىٰ تفسيرِ ابن جريرٍ الطبريِّ ¬ (ت ٣١٠هـ)، بالإضافةِ إلىٰ مصادرِ الدراسةِ.

والمصادرُ المعتمدُ عليها سبعةٌ، وهي مرتبةٌ حسبَ التسلسلِ الزمنيِّ لها:

١- القطع والائتناف: لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ إسماعيلَ النحاسِّ (ت ٣٣٨هـ).

واعتمدتُ فيها علىٰ طبعةِ دار الكتبِ العلميةِ، بتحقيقِ: عبدالرحمن المطرودي، إلا أنها طبعةٌ فيها سقطٌ وشيءٌ من الأخطاءِ، وتُمم السقطُ في البحثِ بالرجوعِ إلىٰ النسخةِ المخطوطةِ من كتابِ القطعِ والائتنافِ[1]، أُشيرَ إلىٰ ذلك في موضعِه.

٢- الاستغناء في علوم القرآن: لمحمدِ بنِ عليِّ بنِ أحمدَ الأدفويِّ (ت٣٨٨هـ).

واعتمدتُ علىٰ النسخِ المخطوطةِ الفريدةِ للكتابِ، وهي في سبعةِ مجلداتٍ[2]، ومجلدٍ آخرٍ في عدادِ المفقودِ اليومَ (ويتضمنُ آخرَ سورةِ البقرةِ، وسورةِ آل عمران، والنساءِ، وأولِ المائدةِ)، وتقومُ جامعةُ أمِّ القرىٰ المباركةُ بالإشرافِ علىٰ مشروعِ تحقيقِ هذا التفسيرِ الكبيرِ[3].

(١) وجدتها مرفوعة في موقع (الألوكة- المجلس العلمي: مجلس المخطوطات)، بتاريخ: (٨/ ٤/ ١٤٣٧هـ - ١٩/ ١/ ٢٠١٦م) بعنوان: (مخطوط: القطع والائتناف: النحاس). وذكر الكاتب (أحمد البكري) أن تاريخ نسخها عام خمسمئة وثلاث وخمسين. وكذا دُوِّن علىٰ آخرها، وهي نسخة من مكتبة أحمد فاضل باشا (كوبرلي) بإسطانبول- تركيا، مايكروفيلم رقم: ١٢٨٣.

(٢) المجلد الأول منها والثالث، والرابع، والسابع، من مكتبة سليم آغا بإسطانبول -تركيا. أما المجلد الثاني، والخامس والسادس، فمن مكتبة السليمانية بإسطانبول- تركيا، مجموعة حافظ أحمد باشا. وستأتي بيانات النسخ في ثبت المصادر إن شاء الله تعالىٰ.

(٣) وقد قامت الباحثة بتحقيق جزء منه لنيل الدرجة العالمية (الماجستير) بجامعة أم القرىٰ، من أول تفسير =

٣- الهداية إلىٰ بلوغ النهاية: لمكيٍّ بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ (ت ٤٣٧هـ).
طبعةُ جامعةِ الشارقةِ، وهي مجموعةُ رسائلَ علميةٍ بتحقيقِ عددٍ من الباحثين.
٤- الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: لمكيٍّ بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ (ت٤٣٧هـ).
طبعةُ مكتبةِ الثقافةِ الدينيةِ، بتحقيقِ: حسين نصَّار.
٥- المكتفىٰ في الوقف والابتدا: لعثمانَ بنِ سعيدِ بنِ عثمانَ الدانيِّ (ت٤٤٤هـ).
طبعةُ مؤسسةِ الرسالةِ، بتحقيقِ: يوسف المرعشلي.
٦- التمهيد في علم التجويد: لمحمدِ بنِ محمدٍ الجزريِّ (ت ٨٣٣هـ).
طبعةُ مكتبةِ العارفِ، بتحقيقِ: علي حسين البواب.
٧- منار الهدىٰ في الوقف والابتدا: لأحمدَ بنِ عبدالكريمِ بنِ محمدٍ الأشمونيِّ (ت بعد القرن ١١).
طبعةُ دارِ الكتبِ العلميةِ، بتعليقِ: شريف أبو العلا العدوي.
ومن الأسبابِ الداعيةِ إلىٰ اختيارِ هذه المصادرِ، ما يلي:
أ) قيمةُ الكتبِ العلميةِ ومكانةُ مؤلِفيها.
ب) تنوعُ مجالاتِ العلومِ لهذه الكتبِ، فمنها مَا هو في التفسيرِ، وأخرىٰ في القراءاتِ وعلومِها، ومنها مَا كُتبَ في علمِ الوقفِ والابتداءِ خاصةً.
ت) كفايةُ النقولاتِ الواردةِ فيها عن أحمدَ بنِ جعفرٍ للدراسةِ؛ حيثُ يمكنُ أن تُعطي تصورًا عامًّا عن منهجِ أحمدَ بنِ جعفرٍ الدِّيْنَوَرِي وآرائِه في الوقفِ والابتداءِ، وبيانِ موقفِ العلماءِ منها.

=
الآية الحادية والثمانين من سورة التوبة، حتىٰ آخر الآية الرابعة والعشرين من سورة يونس- دراسة وتحقيق، بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور: أمين محمد عطية باشا (أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة أم القرىٰ). ونوقشت الرسالة في الثامن من شعبان لعام سبعة وثلاثين وأربعمئة وألف.

الدراسات السابقة:

بعد بحثٍ في عددٍ من المكتباتِ العامةِ والفهارسِ العربيةِ؛ لم أقف علىٰ من جمعَ أقوالَ أحمدَ بنِ جعفرٍ الدِّيْنَوَرِي في الوقفِ والابتداءِ، ولا علىٰ مَن ترجمَ له في دراسةٍ مستقلةٍ، أو عقدَ له جزءًا مستقلاً في بحثٍ أو رسالةٍ أكاديميةٍ، وجلُّ مَا وقفتُ عليه تراجمُ مبثوثةٌ في كتبِ التراجمِ، أو إحالاتٍ في متونِ البحوثِ إلىٰ تلك الكتبِ وترجمتِها ترجمةً تعريفيةً موجزةً؛ فعزمتُ علىٰ جمعِها وعرضِها؛ تحقيقًا للأهدافِ التي من أجلِها كُتب هذا البحثُ، ومن اللهِ أستمدُّ العونَ والسدادَ.

منهج البحث وإجراءاته:

يسيرُ هذا البحثُ وفقَ ثلاثةِ مناهجَ أساسيةٍ:

الأول: المنهج التاريخي: وذلك بذكرِ ترجمةِ أحمدَ بنِ جعفرٍ، وحياتِه ونشأتِه العلميةِ.

الثاني: المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبعِ أقوالِ أحمدَ بنِ جعفرٍ المنثورةِ واستخراجِها من المصادرِ المذكورةِ في حدودِ البحثِ، وترتيبها في البحثِ وفقَ ترتيبِ الآياتِ في المصحفِ. وذكرِ مَن وافقَه، ومَن ردَّ عليه من العلماءِ ممن عُرفوا بالاشتغالِ بعلمِ الوقفِ والابتداءِ.

الثالث: المنهج الإحصائي الوصفي: وذلك بتصنيفِ أقوالِ أحمدَ بنِ جعفرٍ وتقسيمها حسبَ المصادرِ حسبَ صيغِ الوقوفِ الواردةِ عنه، وتلخيصِ بياناتِها إلىٰ أرقامٍ؛ ليسهلَ تفسيرُها وتحليلُها. بالإضافةِ إلىٰ عرضٍ موجزٍ لمنهجِ أحمدَ بنِ جعفرٍ في الوقفِ والابتداءِ من خلالِ النقولاتِ الواردةِ عنه.

خطة البحث:

تتكونُ خطةُ البحثِ من مقدمةٍ، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمةٍ، وذلك علىٰ النحوِ التالي:

المقدمة: واحتوت علىٰ: مشكلةِ البحثِ، وأهميةِ البحثِ وأسبابِ اختيارِه، وأهدافِ

البحثِ، وحدودِه، والدراساتِ السابقةِ، ومنهجِ البحثِ وإجراءاتِه، وخطةِ البحثِ.

المبحث الأول: ترجمة أحمد بن جعفر الدينوري.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء.

وذكرتُ فيه صحةَ نسبةِ الكتابِ إليه، وتعريفًا بمصطلحاتِ عنوانِ الكتابِ، كما بينتُ فيه أيضًا منهجَ أحمدَ بنِ جعفرٍ وآراءَه في الوقفِ والابتداءِ، ومصطلحاتَه فيها، مع ذكرِ أمثلةٍ توضحُ ذلك.

المبحث الثالث: النقولات الواردة عن أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء.

وقمتُ فيه بجمعِ النقولاتِ الواردةِ عنه في الوقفِ والابتداءِ مِن مصادرِ الدراسةِ، وموازنةِ أقوالِ العلماءِ بأقوالِه وآرائِه حسبَ حدودِ الدراسةِ.

الخاتمة، وفيها أهمُّ النتائجِ.

ثم خُتم البحثُ بكشافٍ للموضوعاتِ وثبتٍ للمصادرِ.

واللهَ أسألُ التوفيقَ والسدادَ والرشادَ، هو حسبي ونعمَ الوكيلِ، فما كان من صوابٍ فمن اللهِ وحدَه، وما كان من خطأٍ فمن نفسي والشيطانِ، واللهُ المستعانُ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.



المبحث الأول: ترجمة أحمد بن جعفر الدينوري

▪ **اسمه ونسبه وكنيته[١]:**

هو أحمدُ بنُ جعفرٍ، أبو عليٍّ الدِّيْنَوَرِي.

أصلُه من دِيْنَوَر، بكسرِ الدالِ وفتحِ النونِ والواو، بلدةٌ من بلادِ الجبلِ قربَ هَمَذَان وقَرْمِيسِين (كرمانشاه حاليًا)، وتقعُ في إيران اليومَ[٢].

▪ **رحلاته وطلبه للعلم:**

انصرفَ أحمدُ بنُ جعفرٍ إلىٰ طلبِ العلمِ وتحصيلِه، فانتقلَ إلىٰ البصرةِ، وفيها أخذَ عن علمائِها، ثم دخلَ إلىٰ بغدادَ فقرأَ علىٰ علمائِها وأخذَ عنهم.

ثم رحلَ إلىٰ مِصر وألَّف فيها وأفادَ أهلَها، ولما قدِم عليُّ بنُ سليمانَ الأخفشُ (ت ٣١٥هـ) إلىٰ مِصر خرجَ منها أبو عليٍّ إلىٰ بغدادَ، وعادَ إليها بعد

---

(١) تنظر ترجمته في:
- الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في طبقات النحويين واللغويين: (٢١٥).
- ابن خير الإشبيلي: (ت ٥٧٥) في فهرسته: (٣٥٩).
- ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في معجم الأدباء: (١/ ٢٠٦).
- القفطي (ت ٦٤٦هـ) في إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة: (١/ ٦٨- ٦٩).
- عبدالباقي اليماني (ت ٧٤٣هـ) في إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: (٢٧).
- الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في تاريخ الإسلام: (٦/ ٦٧٠).
- ابن مكتوم القيسي (ت ٧٤٩هـ) في تلخيص أخبار النحويين واللغويين: (و٦) -مخطوط-.
- الصفدي (ت ٧٦٤) في الوافي في الوفيات: (٦/ ١٧٧).
- الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: (٧١).
- السيوطي (ت ٩١١هـ) في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: (١/ ٣٠١).
- حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) في سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول: (١٣٣)، وفي كشف الظنون: (٢/ ١٠٨٧).
- الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) في الأعلام: (١/ ١٠٧).
- الباباني (ت ١٣٩٩هـ) في هدية العارفين: (١/ ٥٣).
- عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ) في معجم المؤلفين: (١/ ١١٤).
- عادل نويهض (معاصر) في معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتىٰ العصر الحاضر: (١/ ٣٢).

(٢) ينظر: معجم البلدان: (٢/ ٥٤٥)، ومراصد الاطلاع: (٢/ ٥٨١). بلدان الخلافة الشرقية: (٢٢١، ٢٢٤- ٢٢٥، ٢٦٢).

خروجِ الأخفشِ منها، وأقامَ بها إلىٰ أن توفيَ فيها رحمةُ الله عليه.

▪ **شيوخ أحمد بن جعفر:**

لقد ضنَّت المصادرُ في ذكرِ شيوخِه[1]، فممن وقفتُ عليهم اثنانِ من أشهرِ علماءِ النحوِ، هما:

١- بَكْرُ بنُ محمدِ بنِ عثمانَ، أبو عثمانَ المازنيُّ، أحدُ بني مازنِ بن شيبانَ بن ذُهْل. النحويُّ، أحدُ الذين انتهىٰ إليهم النحوُ في زمانِهم[2]. توفي بالبصرةِ سنةَ تسعٍ وأربعين ومئتين، وقيل: سنةَ ستٍ وثلاثين ومئتين، وقيلَ غيرَ ذلك. أخذ عن أبي الحسنِ سَعِيدٍ الأخفشِ، والأَصْمعي. وأخذ عنه المبرِّد، وأحمدَ بنِ جعفرٍ الدِّينَوَري وحملَ عنه كتابَ سِيبَوَيه. ومن تصانيفه: كتابُ ما يلحنُ فيه العامةُ، وكتابُ التصريفِ، وكتابُ العَروضِ[3].

٢- محمدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدالأكبرِ، أبو العباسِ الأزديُّ. النحويُّ المشهورُ بالمبرِّد، إليه انتهىٰ النحوُ في زمانِه بعد المازنِي. وُلد بالبصرةِ سنةَ عشرين ومئتين، وقيل: سنةَ عشرٍ ومئتين، وقيلَ غيرَ ذلك. وتوفي سنةَ خمسٍ وثمانين ومئتين، وقيل: سنةَ ستٍّ وثمانين. أخذَ النحوَ عن أبي عُمرَ الجَرْميِّ، وأبي عثمانَ المازنِيِّ. وأخذ عنه ابنُ الأنبَاري، وأحمدُ بنُ جعفرٍ الدينَوَريِّ وقرأَ عليه كتابَ سِيبَوَيه ببغدادَ. ومن مصنفاتِه: كتابُ الكاملِ، وكتابُ المقتضبِ، وكتابُ الاشتقاقِ[4].

▪ **تلاميذ أحمد بن جعفر:**

وقفتُ علىٰ ثلاثةٍ منهم ممن ذكرتْهم كتبُ التراجمِ، أو تضمنتَها مصنفاتُ النحوِ واللغةِ، وكلُّهم ممن اشتهروا بعلمِ النحوِ واللغةِ، وهم:

---

(١) وكذا تلاميذه، وترجمة الإمام في كتب التراجم مختصرة وموجزة بوجه عام.

(٢) أخبار النحويين البصريين: (٥٧- ٥٨).

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (٨٧- ٨٨، ٩٣)، وتاريخ العلماء النحويين: (٦٥، ٦٨، ٧٠)، وإنباه الرواة: (٢٨١- ٢٨٢).

(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (١٠١، ١٤٢، ١٥٣)، وإنباه الرواة: (٣/ ٢٤٢- ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥١).

١- عبدالله بنُ عبدالعزيزِ، أبو موسىٰ. النحويُّ الضريرُ. أخذَ عن أحمدَ بنِ جعفرٍ الدَّيْنَوَرِي، وجعفرِ بنِ مُهَلْهَل. وأخذَ عنه يعقوبُ بنُ يوسفَ النِّجِيرَمي. ومن تصانيفه: كتابٌ في الفرقِ، وكتابٌ في الكتابةِ والكتابِ[1].

٢- محمدُ بنُ الوليدِ ابنِ ولَّاد، أبو الحُسين التميميُّ المِصريُّ. النحويُّ. توفي سنةَ ثمانٍ وتسعين ومئتين. أخذَ عن المبرِّدِ، وأحمدَ بنِ جعفرٍ الدَّيْنَوَرِي. ومن تصانيفِه: المنمقُ، ولم يصنع فيه شيء[2].

٣- عليُّ بْنُ الحسنِ، أبو الحسنِ الهُنَائيُّ الدَّوسِيُّ المِصري. النحويُّ اللغويُّ المعروفُ بكُرَاعِ النملِ. توفي بعد سنةِ سبعٍ وثلاثمئة. أخذَ عن أحمدَ بنِ جعفرٍ الدِّينَوري[3]. ومن تصانيفِه: كتابُ المنضدِ في اللغةِ، وكتابُ المنجدِ فيما اتفقَ لفظُه واختلفَ معناه، وكتابُ المنتخبِ من كلامِ العربِ[4].

- **مكانة أحمد بن جعفر العلمية وأقوال العلماء فيه ووفاته:**

أحمدُ بنُ جعفرٍ الدِّيْنَوَرِيِّ، النحويُّ اللغويُّ، من نحاةِ مِصر الأعلامِ[5].

قال عنه ياقوتُ الحَمَويُّ (ت ٦٢٦هـ): «حسنُ المعرفةِ»[6].

وقال: «أحدُ النحاةِ المبرزين المصنفِين»[7].

له آراءٌ في النحوِ واللغةِ مبثوثةٌ في الكتبِ[8].

---

(١) الوافي بالوفيات: (١٧/ ١٥٦)، ونكث الهميان: (١٨٢)، وبغية الوعاة: (٢/ ٤٩).

(٢) طبقات النحويين واللغويين: (٢١٧)، وإنباه الرواة: (٢٢٤- ٢٢٥)، وتاريخ الإسلام: (٦/ ١٠٥١).

(٣) ترجمته في كتب التراجم شحيحة، فلم تذكر عمن أخذ علمه، وإنما نص هو في موضعين من كتابه (المنتخب من كلام العرب) ما يشير إلىٰ أخذه عن أحمد بن جعفر الدينوري صراحة، قال: «وأنشدنيه أبو علي الدينوري». ينظر: المنتخب: (٢/ ٦٨٧، ٧٠٥).

(٤) إنباه الرواة: (٢/ ٢٤٠)، وإشارة التعيين: (٢١٥)، وبغية الوعاة: (٢/ ١٥٨).

(٥) ينظر: معجم الأدباء: (١/ ٢٠٦)، والوافي بالوفيات: (٦/ ١٧٧).

(٦) معجم الأدباء: (١/ ٢٠٦).

(٧) معجم الأدباء: (١/ ٢٠٦).

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: (٦/ ٢٨٥)، والقرط علىٰ الكامل: (١٦٧)، وضرائر الشعر: (١٠١)، وغير ذلك.

ماتَ بمصرَ سنةَ تسعٍ وثمانين ومئتين، وقيل: سبعٍ وثمانين، والأولُ أصحُّ –والله أعلم– وعليه أكثرُ كتبِ التراجمِ[1].

■ **آثار أحمد بن جعفر:**

ومما وقفتُ عليه عنه مما نُسب إليه ستةَ كتبٍ، وجلُّها تُعد اليومَ في عدادِ المفقودِ، وقد أشارتْ كتبُ التراجمِ إلىٰ بعضِها، وحوَت بعضُ كتبِ اللغةِ والقراءاتِ وشروحِ الحديثِ عناوينَ أخرىٰ لم تُشر إليها تلك الكتبُ، وهي ما يلي:

١- المهذب في النحو[2]:

ألَّفه لما قَدِم مِصرَ، وكتبَ في صدرِه اختلافَ البصريين والكوفيين، وعزا كلَّ مسألةٍ إلىٰ صاحبِها، ولم يعتلَّ لكلٍّ واحدٍ منهم ولا احتجَّ لمقالتِه، حتىٰ لـمَّا أمعنَ في الكتابِ، وقلَّبَ فيه ونظرَ؛ تركَ الاختلافَ، ونقلَ مذهبَ البصريين، وعوَّل في ذلك علىٰ كتابِ الأخفشِ الأوسطِ سعيدِ بنِ مسعدةَ (ت ٢١٥هـ)[3].

قال ابنُ خيرٍ الإشبيليُّ (ت ٥٧٥هـ): «المهذبُ تامٌّ في جزأين للدِّيْنَوَري»[4].

ونُقلت بعضُ مسائلِ هذا الكتابِ في عددٍ من كتبِ النحوِ واللغةِ المطبوعةِ اليومَ[5].

وقد ذكرَ ياقوتُ الحَمَويُّ (ت ٦٢٦هـ) في ترجمةِ الأخفشِ الصغيرِ (ت٣١٥هـ)، أن أهلَ مِصر ينسبون للأخفشِ كتابًا في النحوِ اختصره الدِّيْنَوَرِي وسمَّاه المهذبُ[6]، فهل هو هذا الكتابُ المذكورُ؟ أم هو مستقلٌّ عنه؟ الاحتمالُ قائمٌ بينهما، والله أعلمُ بالصوابِ.

٢- ضمائر القرآن[7]:

وهو كتابٌ مختصرٌ، استخرجَه من كتابِ المعاني للفراءِ (ت ٢٠٧هـ)[1].

(١) ينظر: معجم الأدباء: (١/ ٢٠٦)، وإشارة التعيين: (٢١٥)، وسلم الوصول: (١٣٣).
(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (٢١٥)، ومعجم الأدباء: (١/ ١٠٦)، وإنباه الرواة: (١/ ٦٩).
(٣) ينظر: المراجع السابقة.
(٤) فهرسة ابن خير الإشبيلي: (٣٥٩).
(٥) ينظر: التذييل والتكميل: (٣/ ٢٢)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٣٩٠٩).
(٦) ينظر: معجم الأدباء: (٤/ ١٧٧١).
(٧) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (٢١٥)، ومعجم الأدباء: (١/ ٢٠٦)، وإنباه الرواة: (١/ ٦٩).

٣- إصلاح المنطق[٢]:

ونُقلت بعضُ مسائلِ هذا الكتابِ في بعضِ كتبِ اللغةِ وشروحِ الحديثِ[٣].

٤- الفصيح[٤].

٥- لحن العامة[٥].

٦- كتاب التمام (أو وقف التمام):

وهو موضوعُ الدراسةِ، ولعلَّ أكثرَ ما نُقل عنه في مسائلِ الوقفِ والابتداءِ من هذا الكتابِ كما يحتمله عنوانُ الكتابِ -والله أعلم- وسيأتي الحديثُ عنه -إن شاء الله- في مبحثٍ مستقلٍّ.



=

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (٢١٥)، ومعجم الأدباء: (١/ ٢٠٦)، وإنباه الرواة: (١/ ٦٩).

(٢) معجم الأدباء: (١/ ٢٠٦).

(٣) ينظر: تحفة المجد الصريح: (٧- ٨، ١٨٥)، وعمدة القاري: (٤/ ١١٦).

(٤) لم تشر إليه كتب الفهارس والتراجم، وإنما نقل ابن الملقن عنه في التوضيح لشرح الجامع الصحيح: (١٨/ ٢٢٧)، قال: «كِسرئ بكسر الكاف، كذا ذكره ثعلب وأبو علي أحمد بن جعفر الدينوري في فصيحهما».

(٥) لم تشر إليه كتب الفهارس والتراجم، وإنما نقل البطليوسي عنه في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: (٢/ ٢٠٥)، قال: «وقال أبو علي الدينوري في كتاب لحن العامة: الِجنازة بكسر الجيم: السرير الذي يحمل عليه الميت، ولا يُقال للميت جِنازة».

المبحث الثاني
التعريف بكتاب أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء

▪ **نسبته إلىٰ مؤلفه:**

أشارَ النحاسُ (ت ٣٣٨هـ) في كتابِه (القطعُ والائتنافُ) في غيرِ ما موضعٍ إلىٰ كتابِ (التمامِ) لأحمدَ بنِ جعفرٍ، ووافقَه في ذلك الأُدفويُّ في كتابِه (الاستغناءُ في علومِ القرآنِ).

ولم أجد مَن نسبَ كتابَ التمامِ إلىٰ أحمدَ بنِ جعفرٍ في كتبِ الأدلةِ والفهارسِ والتراجمِ بهذا العنوانِ، ولا بمسمًّىٰ آخرَ، والكتابُ اليومَ في عدادِ المفقودِ.

أما إشارةُ النحاسِ في كتابِه (القطعُ والائتنافُ)، فقد قالَ في مقدمتِه: «ولستُ أعلمُ أحدًا من القراءِ والأئمةِ الذين أُخذت عنهم القراءةُ **له كتابٌ مفردٌ في التمامِ** إلا نافعًا (ت ١٦٩هـ) ويعقوبَ (ت ٢٠٥هـ)... وأما النحويون فلهم كتبٌ سنذكرُ منها ما يُحتاج إليه في هذا الكتابِ، فمن النحويين: سَعيدُ بنُ مسعدةَ (ت ٢١٥هـ)، وسهلُ ابنُ محمدٍ (ت ٢٥٥هـ)، **وأحمدُ بنُ جعفرٍ**»[١].

وقال في ثنايا كتابِه: «أكثرُ مَن **عملَ كتابًا في التمامِ** يُقلِلُ التمامَ في هذه السورةِ، فلم يذكر نافعٌ منها إلا خمسةَ مواضعَ، ولم يذكر **أحمدُ بنُ جعفرٍ** إلا موضعًا واحدًا»[٢].

وقالَ: «قولُه: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٩٣] ذكرَه أحمدُ بنُ جعفرٍ **في التمامِ**»[٣].

وكذا نقلَ ذلك الأُدفويُّ (ت ٣٨٨هـ) في كتابِه الاستغناءُ في علومِ القرآنِ[٤].

---

(١) القطع والائتناف: (٢).

(٢) القطع والائتناف: (٣٥٣)، وينظر أيضًا: (٥١٤، ٦١٦)، وغير ذلك من المواضع التي أشارت صراحة إلىٰ أن للإمام أحمد بن جعفر كتابًا في الوقف والتمام.

(٣) القطع والائتناف: (٥٩٠)، وكذا ذكره عنه الأدفوي في الاستغناء: (٦/ و٦٧–ظ٦٧).

(٤) ينظر: الاستغناء: (٦/ و٦٧–ظ٦٧).

وقالَ الأُدفويُّ أيضًا: «﴿وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨] قال عليُّ بنُ سليمانَ: هذا وقفُ التمامِ...»، ثم قال: «**وأكثرُ أصحابِ التمامِ** علىٰ قولِ عليِّ بنِ سليمانَ، فممن رُوي عنه ذلك: نافعٌ، ويعقوبُ، وأحمدُ بنُ موسىٰ، ومحمدُ بنُ عيسىٰ، **وأحمدُ ابنُ جعفرٍ**»[1].

ولم ينصَّ النحاسُ والأُدفويُّ بذكرِ عنوانِ كتابِ أحمدَ بنِ جعفرٍ في الوقفِ والابتداءِ -كما يظهرُ من قولهما-، وإنما اكتفيا بقولهم إن له كتابًا في التمامِ، وكذا قد عدُّوه من أصحابِ التمامِ. غيرَ أن اقترانَ اسمِه مع الأئمةِ نافعٍ ويعقوبَ والأخفشِ وغيرِهم في أنهم ألَّفوا في «التمامِ»؛ يومضُ إلىٰ أنهم اتفقوا في العنوانِ نفسِه، وهو: (وقفُ التمامِ)[2]. وهذا العنوانُ هو مسمىٰ كتبِ الأئمةِ نافعٍ ويعقوبَ والأخفشِ في كتبِ الأدلةِ والفهارسِ[3]، واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

وبعدَ هذا العرضِ في نسبةِ الكتابِ إلىٰ مؤلفِه؛ يحسنُ أن يُعرف معنىٰ عنوانِ كتابِ وقفِ التمامِ من الناحيةِ اللغويةِ والاصطلاحيةِ؛ إتمامًا للفائدةِ.

- تعريف وقف التمام:

يُعد مصطلحُ (وقفِ التمامِ) مصطلحًا مركبًا تركيبًا إضافيًّا مكونًا من (وقفٍ) و(تمامٍ)، وحتىٰ يمكن تصورُ مفهومِ وقفِ التمامِ؛ ينبغي أن تُعرَّف كلُّ لفظةٍ علىٰ حدةٍ، ثم تُعرفان معًا لفظةً واحدةً كعلَمٍ.

فالوقفُ في اللغةِ: المكْثُ والثباتُ والإمساكُ.

قالَ ابنُ فارسٍ: «الواوُ والقافُ والفاءُ: أصلٌ واحدٌ يدلُّ علىٰ تمكُّثٍ في شيءٍ»[4].

(١) الاستغناء: (٥/ ظ١٨٢).

(٢) عدَّد أحمد نصيف الجنابي في بحثه: (أهمية كتاب القطع والائتناف وأثره) مصادر النحاس في كتابه، وذكر منها كتاب: (وقف التمام) لأحمد بن جعفر الدينوري -بهذا العنوان- ولم يذكر مرجعه في ذلك، ولعله أخذه من مقدمة النحاس المذكورة، كما ألمح إلىٰ ذلك أول بحثه، والله أعلم. ينظر: أهمية كتاب القطع والائتناف وأثره لأحمد نصيف الجنابي: (٥٠).

(٣) ينظر: الفهرست: (١/ ٩٢).

(٤) مقاييس اللغة: (٦/ ١٣٥).

ثم تعددت استعمالاتُه في العربيةِ علىٰ معانٍ عدةٍ، فمن ذلك:

١- الإمساكُ عن الشيءِ: فكلُّ شيءٍ أمسكتَ عنه فقد أوقفتَه[١]، ووقفتُ عن كذا؛ إذا لم ألابسه[٢].

٢- موضعُ الوقفِ: يُقال: موقفُ الإنسانِ وغيرِه: حيثُ يقفُ[٣].

٣- الحبسُ: يُقال للماشي: قِفْ لي، أي: تحبَّس مكانكَ حتىٰ آتيك[٤]. وإذا وقفتَ الرجلَ علىٰ كلمةٍ قلتَ: وقفتُه توقيفًا. ووقفَ الأرضَ علىٰ المساكين وقفًا؛ حبسَها، وكذا: وقفتُ الدابةَ، وكلَّ شيءٍ[٥].

٤- التأني والتبيين: وقَّفتُ الحديثَ توقيفًا وبيَّنته تبيينًا[٦]، ومنه ما جاء في الأثرِ: «إن المؤمنَ وقَّافٌ متأنٍ، وليس كحاطبِ الليل»[٧]، أي: لا يستعجل الأمور[٨]. ووقفتُ علىٰ ما عندَ فلانٍ، تريد: قد فهمتُه وتبينتُه[٩].

ويُراد **بالتمامِ** في اللغةِ: تتمةُ كلِّ شيءٍ ما يكون غايتَه[١٠].

قالَ ابنُ فارسٍ: «التاءُ والميمُ أصلٌ واحدٌ مُنقاسٌ، وهو دليلُ الكمالِ. يُقال: تمَّ الشيءُ إذا كمُلَ»[١١]، وقمرٌ تَمامٌ وتِمامٌ؛ إذا تمَّ ليلةَ البدرِ[١٢].

يُقال: أتمَّ الشيءَ، وتمَّ عليه؛ إذا أكملَه. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ

---

(١) مقاييس اللغة: (٦/ ١٣٥).
(٢) ينظر: إبراز المعاني: (٢٦٦).
(٣) مقاييس اللغة: (٦/ ١٣٥).
(٤) لسان العرب: (ق و م).
(٥) تهذيب اللغة: (٩/ ٣٣٣).
(٦) تهذيب اللغة: (٩/ ٣٣٣).
(٧) ذُكر هذا الأثر في معاجم اللغة، ولم أقف عليه في كتب الحديث والآثار، ينظر: تهذيب اللغة: (٩/ ٣٣٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر: (و ق ف).
(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر: (و ق ف).
(٩) لسان العرب: (و ق ف).
(١٠) ينظر: تهذيب اللغة: (١٤/ ٢٦٠).
(١١) مقاييس اللغة: (١/ ٣٣٩).
(١٢) لسان العرب: (ت م م).

لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي: أدُّوا كلَّ ما فيهما[(١)].

ويُراد **بوقفِ التمام** في الاصطلاحِ: الوقفُ علىٰ آخرِ الكلمةِ القرآنيةِ التي ليس لها تعلقٌ بما بعدها لفظًا أو معنىٰ، ولا تعلقَ ما بعدَها بها، وحسُنَ القطعُ عليها والابتداءُ بما بعدها[(٢)].

والعلاقةُ بين المعنىٰ اللغويِّ والاصطلاحيِّ ظاهرةٌ، وهو في المعنىٰ الاصطلاحيِّ أخصُّ؛ فحدودُه تقفُ عند حدودِ هذا العلمِ؛ وهو قطعُ الصوتِ علىٰ آخرِ الكلمةِ القرآنيةِ التامةِ وحبسُه عندها، وفي المعنىٰ اللغويِّ عمومُ الحبسِ والإمساكِ.

- **منهج أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء ومصطلحاته:**

كان وقد خلُصَ في المطلبِ السابقِ أن كتابَ أحمدَ بنِ جعفرٍ في الوقفِ والابتداءِ في عدادِ المفقودِ اليومَ؛ لذا فإن من الصعبِ تحديدَ منهجِ المؤلفِ بدقةٍ، غيرَ أنه يمكن أن تُرسم حدودٌ ومعالمٌ عامةٌ لمنهجِ أحمدَ بنِ جعفرٍ في كتابِه من خلالِ النقولاتِ الواردةِ عنه في كتبِ الأئمةِ الأعلامِ.

يَبحثُ هذا الكتابُ -كما يظهرُ واللهُ أعلمُ- في وقوفِ القرآنِ الكريمِ، ومراعاةِ مواطنِ الابتداءِ، وتعليلِ ذلك -أحيانًا- وتوجيهِهِ توجيهًا نحويًّا أو تفسيريًّا أو قرائيًّا، وتبرزُ في تلك المواضعِ مكانةُ أحمدَ بنِ جعفرٍ وشخصيتُه العلميةُ.

ويُعد كتابُه في الوقفِ من المصادرِ المتقدمةِ التي عرضَت هذا الموضوعَ، ولا ريبَ أن أحمدَ بنَ جعفرٍ استفادَ ممن قبله، ويتجلىٰ هذا في ردودِه علىٰ بعضِ العلماءِ؛ إذ لو لم يكن مطلعًا علىٰ أقوالِ من سبقه لَمَا وافقَ بعضَهم في مواضعَ، وردَّ قولَ بعضِهم الآخرِ في مواضعَ أخرىٰ.

وقد بقيت وقوفُه مبثوثةً في كتبِ الوقفِ والابتداءِ، وبعضِ كتبِ التفسيرِ ومعاني

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) وذكر نحو هذا التعريف ابن الأنباري في الإيضاح: (١/ ١٤٩)، وأبو عمرو الداني في المكتفىٰ: (١٤٠)، والزركشي في البرهان: (١/ ٥٠٦)، وغيرهم من الأئمة الأعلام.

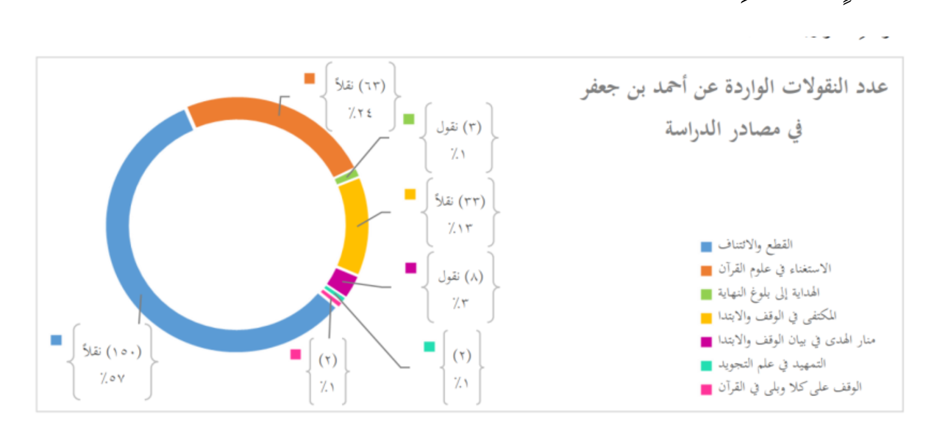
القرآنِ، وغيرِها من المصنفاتِ التي أولَت اهتمامًا بهذا العلمِ الجليلِ إلىٰ يومِنا هـذا -حسب ظني-.

وبلغَ عددُ النقولات عنه في الوقوفِ في مصادرِ الدراسةِ[1] مئتينِ وواحدًا وستين نقلاً مع التكرارِ، ومئةً وتسعةً وستين نقلاً بغيرِ تكرارٍ، وذلك في سبعٍ وأربعين سورةً، تفردَت بعضُ المصادرِ بالنقلِ عنه، واشتركَت في مواضعَ أخرىٰ.

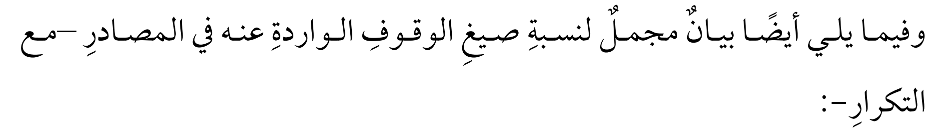
بينما تنوعت الصيغُ الواردةُ عنه في الحكمِ علىٰ الوقفِ، فمما وردَ عنه من أنواعِ الوقفِ: وقفُ التمامِ، والوقفُ التامُّ، والتمُّ، والحسنُ، والصالحُ، والجائزُ.

ونُقل عنه في غيرِ ما مرةٍ الإشارةُ إلىٰ موضعِ الوقفِ دون بيانِ نوعِه، وكذا في مواضعَ قليلةٍ يُنسب إليه المعنىٰ دونَ حكمِ الوقفِ، أو يردُّ فيه علىٰ العلماءِ دونَ إشارةٍ إلىٰ حكمِ الوقفِ عنده أيضًا.

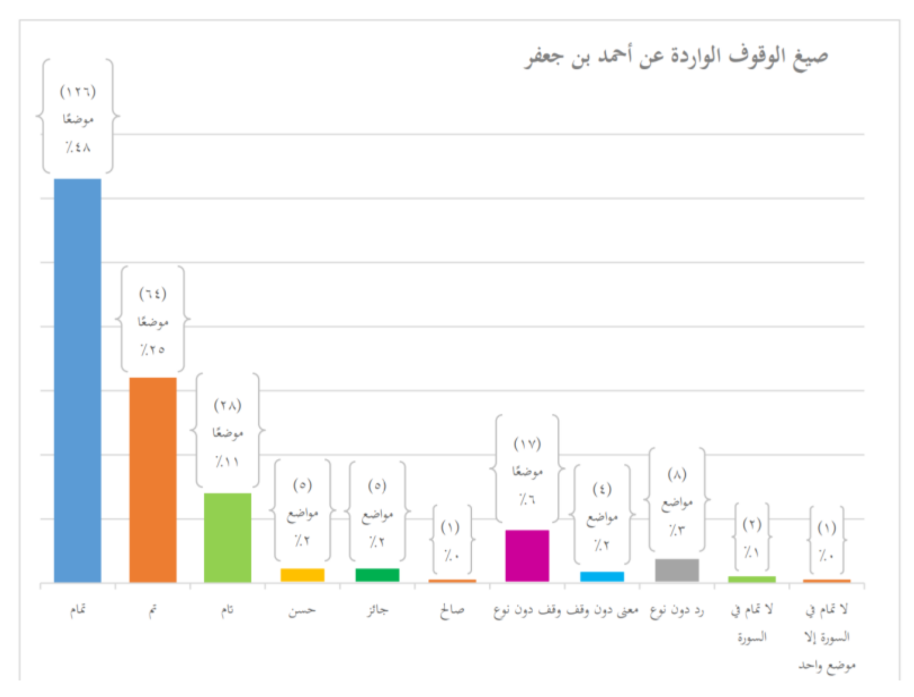
وفيما يلي رسمٌ بيانيٌّ تُذكر فيه عددُ النقولاتِ الواردةِ في مصادرِ الدراسةِ، وبيانُ كلِّ نوعٍ من أنواعِ الوقفِ الواردِ عنه فيها:



(١) وقد أشرت إليها في حدود البحث، ينظر: (٥)، من هذا البحث.



وفيما يلي أيضًا بيانٌ مجملٌ لنسبةِ صيغِ الوقوفِ الواردةِ عنه في المصادرِ –مع التكرارِ-:



وهو كما يظهرُ في الرسمِ البيانيِّ: أن وقفَ التمامِ هو الأكثرُ دورانًا عند أحمدَ بنِ جعفرٍ دون غيرِه من اصطلاحاتِ الوقفِ الأخرىٰ، ويليه الـ(تمُّ)، ثم الوقفُ التامُّ، ويليه ما ذُكر وقفًا دون بيانِ نوعِه، ثم ما ورد عنه في تعقبِه علىٰ العلماءِ، ثم الوقفُ الحسنُ والجائزُ بالمرتبةِ نفسِها، ويليهما رتبةً المعاني الواردةُ عنه في بعضِ الآياتِ دونَ بيانِ حكمٍ للوقفِ فيها، ثم ما وردَ عنه أنه قالَ لا تمامَ في هذه السورةِ، وفي آخرِ القائمةِ الوقفُ الصالحُ، ومعه ما رُوي عنه أنه قال: لا تمامَ في السورةِ إلا موضعٌ واحدٌ بالرتبةِ نفسِها.

وهناك ملحظٌ آخرُ يمكن التنبهُ إليه ووضعُ استشكالٍ حولَه، وهو لِم عبَّر عن بعض الوقوفِ بـ(التمامِ)، والآخرَ بـ(تمٍّ)، وبـ(التامِّ) أحيانًا أخرىٰ؟ ما الفرقُ بين هذه الصيغِ؟ هل تتفاوتُ هذه الاصطلاحاتُ فيما بينها في المعنىٰ؟ هل هناك ملحظٌ دقيقٌ

بينها ففُرِّق بينها في الصياغةِ؟ هل هو بمثابةِ الوقفِ (التامِّ) و(الأتـمِّ منه) كما هـو في اصطلاحِ بعضِ أهلِ الصنعةِ[1]؟

وهـذا مـا أميلُ إليـه؛ وإلا لَمَـا ذكـرَ المصـنفُ أن الوقـفَ علـىٰ قولِـه كـذا (تـمٌّ)، والوقفَ علىٰ قولِه كذا (تمامٌ) في موضعين متتالين من السورةِ[2]، واللهُ أعلمُ.

والأصلُ في هذا أن تُدرس هذه المصطلحاتُ دراسةً مصطلحيةً، ثم تُستقرأُ هذه الصيغُ وتُدرس دراسةً تحليليةً موازنةً في مواضعِها، ويحاولُ الباحثُ استنباطَ أسبابِ التعبيرِ عن الصيغةِ الواحدةِ في المواضعِ المتعـددةِ، وهـل هـي مترادفـةٌ حقيقـةً؟ أم أن بينها ملحظًا دقيقًا؟ وذلك أن هذه الظاهرةَ شائعةٌ في بعض الكتبِ المتقدمةِ مـن كتـبِ الوقفِ والابتداءِ، ولستُ أميلُ مع القولِ القائلِ بترادفهما؛ لما ذكرتُ، واللهُ أعلمُ.

وممـا يُلاحـظ في منهجِـه أيضًـا ¬ مراعاتُـه الوقـفَ علـىٰ رؤوسِ الآيِ في بعـضِ الوقوفِ التي نُقلت عنه، وهو ما يمثل أحدَ عشرَ في المئةِ من عمومِ النقولات الواردةِ عنه –بغيرِ تكرارٍ– إذ بلغَ عددُ الوقوفِ عنه علىٰ رأسِ الآيِ ثمانيةَ عشرَ وقفًا، وعلىٰ ما يُشبه الفواصلَ[3] ثلاثـةَ وقـوفٍ، وتُمثـل نسبـةَ اثنينِ في المئـةِ مـن عمـومِ النقـولاتِ المنسوبةِ إليهِ بغيرِ تكرارٍ.

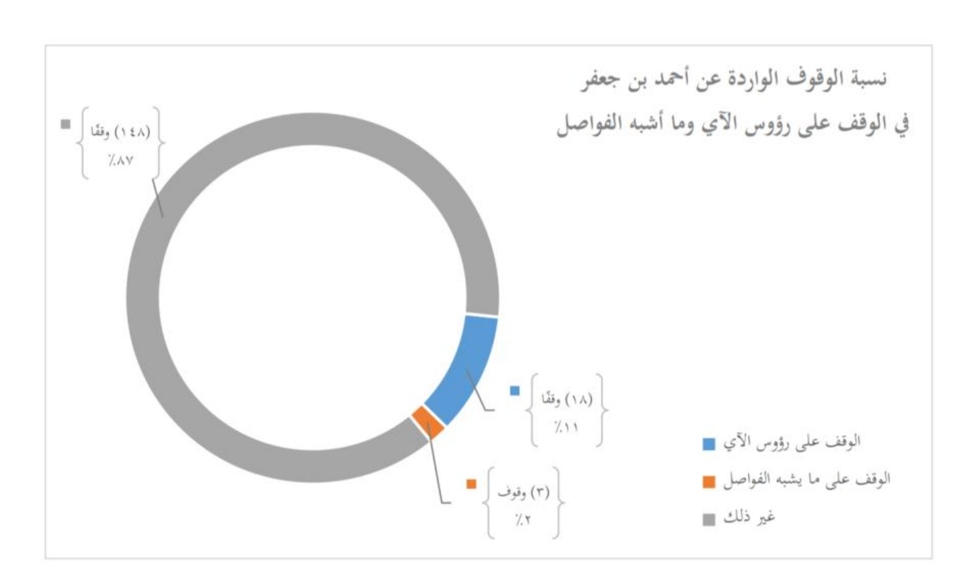
وفيما يلي رسمٌ بيانيٌّ يُبين نسبةَ هذه الوقوفِ إلىٰ عامةِ الوقوفِ الواردةِ عنه:

---

(١) كالإمام ابن سعدان الضرير (ت ٢٣١هـ) في كتابه الوقف والابتداء، وأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في كتابه المكتفىٰ في الوقف والابتدا، وغيرهما.

(٢) ينظر: (٣٢)، و(٤١)، من هذا البحث.

(٣) وذلك حسب اعتبار الداني في كتابه البيان في عد آي القرآن. والفواصل: جمع فاصلة، وهي الكلام التام المنفصل مما بعده، وقد يكون رأس آية، فكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية. ينظر: البيان في عد آي القرآن: (١٢٦).



بالإضافةِ إلىٰ أنه ¬ يشيرُ –أحيانًا– إلىٰ مواضعِ الابتداءِ –وهي قليلةٌ– وتمثلُ خمسةً في المئةِ، بواقعِ ثلاثةَ عشرَ موضعًا.

ومن منهجِه ¬ اعتناؤه بأقوالِ المفسرين واعتبارُه بعضَ الوقوفِ بناءً عليها، وقد ذُكر عنه في غيرِ ما موضعٍ سببُ اختيارِه للوقف بناءً علىٰ قولٍ تفسيريٍّ؛ كدليلٍ علىٰ أن التفسيرَ يؤيدُ ما ذهبَ إليه، فمِن ذلك:

– ما جاءَ عنه في الوقفِ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾[1] [المؤمنون: ٥٠]

قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ: تمامٌ.

وقالَ: هو مخاطبةٌ للنبيِّ ﷺ وحدَه، كما قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، يريدُ به نُعَيْمَ بنَ مسعودٍ وحدَه.

ويؤيدُه ما ذهبَ إليه ابنُ قتيبةَ –وهو أحدُ قولَي التفسيرِ– أن الخطابَ ههنا للنبيِّ صلَّىٰ اللهُ عليه وسلمَ[2]؛ فيتمُّ المعنىٰ علىٰ ما قبلَه.

والقولُ الآخرُ –وهو اختيارُ الطبريِّ في تفسيرِه– أن الخطابَ لعيسىٰ عليه

(١) ينظر: (٥٣)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: تفسير غريب القرآن: (٢٩٧).

السلام؛ فلا يتمُّ المعنَىٰ؛ لأن الآيةَ قبلَها جاءت في سياقِ قصةِ عيسىٰ عليه السلام وأمِّه.

فيظهرُ في هذا المثالِ إحمالُه الوقفَ علىٰ التفسيرِ بوضوحٍ.

كما أن أحمدَ بنَ جعفرٍ يوافقُ في مواضعَ عدةٍ من الوقوفِ الواردةِ عنه التفسيرَ الذي يوافقُ قولَ المشهورين من الصحابةِ والتابعين، كابنِ عباسٍ ﷺ، وابنِ مسعودٍ ﷺ، ومجاهدٍ، والحسنِ، وغيرِهم.

ولا يلزمُ أن يصرحَ بذلك عنهم، بل يوجِّه أحيانًا الاختيارَ توجيهًا تفسيريًّا يوافقُ قولَهم، وأحيانًا أخرىٰ يغفلُ ذلك –مع موافقتِه للتفسيرِ كما ذُكر سابقًا–، ولعل سببَ عدمِ توجيهِ اختياراتِه –وهي السمةُ الغالبةُ في النقولاتِ الواردةِ عنه– يرجعُ إلىٰ قصدِ الاختصارِ منه أو ممن نقلَ عنه، أو لعدمِ احتمالِ المعنىٰ أو التوجيهِ قولاً آخرَ، أو لشهرةِ القولِ وبداهتِه، والله أعلمُ بالصوابِ.

ومن أمثلةِ ذلك:

– ما جاءَ عنه في الوقفِ علىٰ قولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]، ثم الابتداءِ بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾.

فهو في اختيارِه يوافقُ قولَ جمهورِ المفسرين من الصحابةِ وغيرِهم في أن المرادَ بالتأويلِ في الآيةِ عاقبةُ الشيءِ وما يؤولُ إليه؛ فيجبُ الوقفُ حينئذٍ عندهم علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، علىٰ معنىٰ أنه لا يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده، وأما الراسخون في العلم فيقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

وأما الوقفُ الواجبُ في القولِ الآخرِ مِن المراد بالتأويلِ –وهو التفسيرُ–؛ فعلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿فِى ٱلْعِلْمِ﴾، ويكون معنىٰ الآية: إن الراسخين في العلمِ يعلمون تأويلَه.

ومن توجيهاتِه التي يمكن أن تُجعل قاعدةً أو أصلاً في هذا العلمِ –إن صحت– ولها علاقةٌ وثيقةٌ بالتفسيرِ: ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿عَهْدًا ۞ كَلَّا﴾ [مريم: ٧٨–٧٩].

(١) ينظر: (٢٦)، من هذا البحث.

قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ: هذا الوقفُ، وكذلك كلُّ ﴿كَلَّا﴾ في القرآنِ إذا كانت مثلَها[١].

فجعلَ الوقفَ علىٰ ﴿كَلَّا﴾ في كلِّ القرآنِ، قاعدةً مطردةً عنده إذا انضبطَت بضابطِ المثالِ المذكورِ -ولعله يريدُ موافقته في المعنىٰ- واللهُ أعلمُ.

وكذا من منهجِه ¬ إحمالُه الوقفَ علىٰ بعضِ الأوجهِ النحويةِ المختلفِ فيها بين النحاةِ والتي يرىٰ وجاهتَها، فمِن ذلك:

- ما جاءَ في الوقفِ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢] [الأحزاب: ٦٠] تمَّ الكلامُ، وهو قولُ أحمدَ بنِ جعفرٍ علىٰ أن يستأنفَ: ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ [الأحزاب: ٦١]، وتنصبُه علىٰ الشتمِ.

وهذا أحدُ الأوجهِ النحويةِ الواردةِ في إعرابِ الآيةِ، وليست هي المختارةُ عندَ كلِّ النحاةِ.

وذهبَ بعضُهم إلىٰ أن الوجهَ نصبُها علىٰ الحالِ.

ومن أمثلةِ إحمالِه الوقفَ أيضًا علىٰ بعضِ الأوجهِ النحويةِ المختلفِ فيها بين النحاةِ، والتي قدَّمَ فيها التوجيهَ التفسيريَّ علىٰ النحويِّ:

---

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٠٤) عند عدِّه لأحكام ﴿كَلَّا﴾ في القرآن في هذا الموضع من السورة، وأدرجَ قولَ أحمدَ بنِ جعفرٍ تحت المذهب الثاني -وهو القولُ بالوقفِ علىٰ ﴿كَلَّا﴾ في جميع القرآن مطلقًا-.

ولعل أحمد بن جعفر قصدَ الوقف علىٰ ﴿كَلَّا﴾ إذا كانت بمعنىٰ الردعِ والزجرِ -كما جاءت بهذا المعنىٰ في المواضعِ الستة الواردة عنه في الوقف علىٰ ﴿كَلَّا﴾ في مواضعَ مختلفةٍ من القرآن وأُشيرَ إليها في مواضعها- وإلا ما معنىٰ تقييده الوقف علىٰ ﴿كَلَّا﴾ بقوله: «إذا كانت مثلها»؟! هذا احتمالٌ، ويبقىٰ لوروده تحت القول الثاني وجهُ إشكالٍ، ولم أتمكن من الحصول علىٰ نسخة أخرىٰ أو طبعة محققة أخرىٰ قد تُبين الإشكال؛ إذ لعله يتبين المراد بصورة أوضح بها، واللهُ أعلمُ بالصوابِ. وقد بينت موقف العلماء من هذا الوقف علىٰ كلا الاحتمالين في موضعه، وبالله التوفيق. ينظر: (٤٦)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: (٥٠)، من هذا البحث.

– ما جاءَ في الوقفِ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا﴾[1] [الكهف: ١-٢]:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿قَيِّمًا﴾ تمامٌ.

علىٰ أنه من المقدمِ والمؤخرِ، والمعنىٰ: الحمدُ للهِ الذي أنزلَ علىٰ عبدِه الكتابَ قيمًا ولم يجعل له عوجًا.

وعلىٰ هذا التفسيرِ ابنُ عباسٍ ﭫ، ومجاهدٌ، وسفيانُ، وغيرُهم. ومن النحويين: نصيرٌ وابنُ قتيبةَ، والأخفشُ.

وردَّ ذلك النحاسُ، قالَ: «أما أقوالُ أهلِ التأويلِ المتقدمين، فإنما هي تفسيرٌ، وليست بتوقيفٍ علىٰ التمام، وليس يجوزُ أنْ يكون التمامُ: ﴿قَيِّمًا﴾؛ لأن بعدَه لامَ (كي)، ولابدَّ من أن تكون متعلقةً بما قبلَها، ولستُ أدري كيف أغفلَ هذا مِن النحويين مَن ذكرناه؟!».

والأبينُ والأَولىٰ عندَه الوقفُ علىٰ رأسِ الآيةِ: ﴿عِوَجَاۜ﴾، ثم يبتدأُ: ﴿قَيِّمًا...﴾ علىٰ معنىٰ: أنزلَه قيمًا.

قال: «فإن لم يُفسر هذا؛ لم يكن التمامُ إلا علىٰ قولِه جلَّ وعز: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤]، ولا تلتفت إلىٰ قولِ مَن يقول أكرهُ الوقوفَ علىٰ مثلِ هذا، فإنه مخالفٌ لأهلِ العلمِ».

وليس ينبغي أن يُظن أنَ جُلَّ اختياراتِه –النحويةِ منها خاصةً– يخالفُ فيها أهلَ اللغةِ والمشتغلين بعلمِ الوقفِ والابتداءِ، بل إن له اختياراتٍ ارتضَوها، وثنُّوا عليه فيها بالتعليلِ والتدليلِ[2]، وفي الإشارةِ غنيةٌ عن البيانِ.

ومما يُعَوِّلُ عليه أحمدُ بنُ جعفرٍ ¬ أيضًا في اختيارِه الوقفَ اختلافُ القراءاتِ الواردةِ في الآيةِ، بل إن حكمَ الوقفِ عنده –أحيانًا– يتعددُ بتعددِ القراءاتِ، وهو في ذلك كلِّه لا يخرجُ عن القراءاتِ العشرِ المتواترةِ التي استُقر عليها بعدَ ذلك؛ ولعلَّ هذا يُشير إلىٰ معرفتِه بالقراءاتِ وأحوالِها، وبنائِه صحةَ الوقفِ علىٰ صحتها، واللهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر: (٤٥)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: (٣٠)، و(٤٣)، من هذا البحث.

ومن ذلك:

- ما جاءَ في الوقفِ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾(١) [المؤمنون: ٥١]:

قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ: تمٌّ علىٰ قراءةِ مَن قرأَ: ﴿وَإِنَّ﴾ [المؤمنون: ٥٢] بالكسرِ علىٰ الاستئنافِ.

ومنه أيضًا:

- ما جاءَ في الوقفِ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾(٢) [النور: ٥٨]:

فالتمامُ عنده عليها علىٰ قراءةِ من رفعَ: ﴿ثَلَٰثُ﴾ [النور: ٥٨].

قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ: ومَن قرأَ: (ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ) بالنصبِ؛ فتمامُه: (ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ).

ويتبينُ مما سبقَ؛ تنوعُ مجالاتِ التوجيهِ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ، فمنها ما كان تفسيريًّا، ومنها ما كان نحويًّا، وكذا منها ما كان قرائيًّا، وإحمالُه الوقفَ علىٰ تلك الاعتباراتِ وتعليلاتُه وتوجيهاتُه في هذا؛ حريةٌ بالبحثِ والنظرِ والدراسةِ، ولا سيما ما خالفَ فيها بعضَ أهلِ العلمِ ممن عُرف عنهم الاشتغالَ بهذا العلمِ مما ردُّوا عليه فيه.

وإنما كانت مخالفةُ العلماءِ لأحمدَ بنِ جعفرٍ -في بعضِ اختياراتِه- في أمورٍ ثلاثةٍ:

أولُها: في اختيارِ الوقفِ وعدمِه: وذلك إما أن يعدَّه أحمدُ بنُ جعفرٍ وقفًا ويخالفوه في ذلك، أو العكسُ(٣).

ثانيها: في اتفاقِهم علىٰ اختيارِ الوقفِ، واختلافِهم في نوعِه: كأن يرىٰ أحمدُ بنُ جعفرٍ أن الوقفَ علىٰ قولِه كذا تمامٌ، ويرىٰ غيرُه بأنه كافٍ، أو حسنٌ، أو نحوَ ذلك،

---

(١) ينظر: (٥٣)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: (٥٥)، من هذا البحث.

(٣) ينظر: (٥٣)، و(٥٦)، من هذا البحث.

أو العكسُ[1].

ثالثُها: في اتفاقِهم علىٰ اختيارِ الوقفِ ونوعِه، واختلافِهم في التوجيهِ أو المعنىٰ، كأن يبنيَ أحمدُ بنُ جعفرٍ اختيارَه الوقفَ علىٰ وجهٍ نحويٍّ أو تفسيريٍّ، ويبني غيرُه الوقفَ علىٰ وجهٍ غيرِ الذي ذكرَه، وإن كان علىٰ الوجهِ الذي ذكرَه أحمدُ بنُ جعفرٍ فهو عنده كافٍ أو حسنٌ أو غيرُ ذلك، أو العكسُ[2].

أما ما يتعلقُ بموقفِ أحمدَ بنِ جعفرٍ في ردِّ بعضِ أقوالِ العلماءِ في حكمِ الوقفِ والابتداءِ، فعلىٰ حالين:

الحالُ الأولُ: أن يخطِّئ القولَ دون تعليلٍ، وهو في ذلك علىٰ حالين أيضًا: إما أن يُبين حكمَ الوقفِ عنده في ذلك الموضعِ، أو لا يفعل[3].

الحالُ الثاني: أن يخطِّئ القولَ مع التعليلِ، وهو في ذلك أيضًا علىٰ الحالين المذكورين في الحالِ الأولِ[4].

ولكلِّ صورةٍ مما سبقَ أمثلةٌ متعددةٌ، سوىٰ ما أُشيرَ إليه.

وبعدُ، فهذا عرضٌ موجزٌ لدراسةِ منهجِ أحمدَ بنِ جعفرٍ ¬ في الوقفِ والابتداءِ من خلالِ الأقوالِ المنقولةِ عنه –التي هي فحوىٰ المبحثِ التالي– وباللهِ التوفيقُ.

❊ ❊ ❊

(١) ينظر: (٢٥)، من هذا البحث.
(٢) ينظر: و(٣٦)، و(٥٧)، من هذا البحث.
(٣) ينظر: (٢٨)، من هذا البحث.
(٤) ينظر: (٢٤)، و(٣٩)، من هذا البحث.

المبحث الثالث
النقولات الواردة عن أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء

سورة البقرة:

رَدَّ أحمدُ بنُ جعفرٍ مذهبَ نافعٍ في أن التمامَ قولُه: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [٢].

قال: لابد من عائدٍ[١].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [٢٦] تامٌّ[٢].

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: لو وقفَ واقفٌ على ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [٢٦] جازَ وكان حسنًا[٣].

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ الدِّيْنَوَرِي: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ [١٠٢] تامٌّ[٤].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٣)، **والأدفوي** في الاستغناء: (١/ ظ٢١). **والأشموني** في منار الهدى: (٧٦).

ورُدَّ عليه بأن هذا لا يلزم، ولم يخلُ ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ من عائد في صلته وصفته، ولكن قد أُضمر محلاً تتصل به هاء، فالمحل خبر التبرئة، والهاء عائدة على الكتاب، ثم أُلقيا لوضوح معنييهما، ولا يُستنكر إضمار خبر التبرئة في حال نصب الاسم ورفعه.

حكى نحو هذا **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٣)، **والأدفوي** في الاستغناء: (١/ ظ٢١)، **والداني** في المكتفى: (١٥٨- ١٥٩)، **والأشموني** في منار الهدى: (٧٦- ٧٧)، وذكروا أمثلة من كلام العرب، وأوجهًا إعرابية توافق قول نافع في المسألة.

(٢) نُسبت في النسخة المطبوعة للقطع والائتناف: (٤٦) إلى أحمد بن جعفر، والصحيح -والله أعلم- أن هذا من قول أحمد بن موسى، وكذا هي في النسخة المخطوطة: (ظ١٧)، وكذا هي في الاستغناء: (١/ ظ٦٠)، والمكتفى: (١٦٢).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٦)، **والأدفوي** في الاستغناء: (١/ ظ٦٠)، **والداني** في المكتفى: (١٦٢).

وكذا ذكر **النحاس** أنه **حسن، إلا** أنه قال: «ولكن الائتناف لما بعدها **قبيح**؛ لأنه منصوب مردود على ما قبله»، والوقف **المختار والتمام** عنده على قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾، ونسبه إلى أبي حاتم. **وردَّ الداني** قول أحمد في الوقف، قال: «لأن ﴿مَّا﴾ زائدة مؤكدة فلا يُبتدأ بها، ولأن ﴿بَعُوضَةً﴾ بدل من قوله: ﴿مَثَلًا﴾ فلا يقطع منه». وقال **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٨٩): «**جائز، وليس بحسن**؛ فـ﴿مَثَلًا﴾ مفعول ﴿يَضْرِبَ﴾ و﴿مَّا﴾ صفة لـ﴿مَثَلًا﴾ زادت النكرة شياعًا، و﴿بَعُوضَةً﴾ بدل من ﴿مَّا﴾».

(٤) ذكره **الداني** في المكتفى: (١٦٩).

=

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾ [١٠٩] الوقفُ[١].

ومَن قرأَ: (فَأَمۡتِعۡهُۥ قَلِيلٗا ثُمَّ ٱضۡطَرَّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ)[٢] [١٢٦] فهذا الوقفُ علىٰ ما قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ[٣].

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتُۢ﴾ [١٥٤] تامٌّ، ثم تبتدئُ ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٞ﴾ بتقديرِ: بل هم أحياءٌ[٤].

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿إِن تَرَكَ خَيۡرًا﴾ [١٨٠] تامٌّ[٥].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِن قَالَ بَلَىٰ﴾ [٢٦٠] تمامٌ[٦].

= **ووافقه زكريا الأنصاري** في المقصد: (١٠٦) نقلاً عن نافع وغيره. وهو **حسن** عند **الداني**، **وليس بتام ولا كاف**.

(١) ذكره الداني في المكتفىٰ: (١٧٠ – ١٧١)، ولم يذكر نوعه.
واكتفىٰ **الداني** بالنقل عنه وعمن وافقه.

(٢) بتخفيف التاء وجزم العين، وفتح الراء من: (ٱضۡطَرَّهُۥ)، ووصل: (ثُمَّ ٱضۡطَرَّهُۥ) بغير قطع ألِفها، علىٰ وجه الدعاء من إبراهيم ربه لهم والمسألة، وبه قال ابن عباس ومجاهد، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: تفسير الطبري: (٢/ ٥٤٥ – ٥٤٦)، والنشر: (١٤٠).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٧٨ –٧٩)، ولم يذكر نوعه.
ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (١٧٥).

(٤) ذكره الداني في المكتفىٰ: (١٧٨).
وهو **حسن** عند **الداني** في المكتفىٰ.

(٥) ذكره الداني في المكتفىٰ: (١٨٠).
وغلَّط هذا القول **النحاس** في القطع والائتناف: (٩١)، قال: «ليس ﴿إِن تَرَكَ خَيۡرًا﴾ بتمام؛ لأن قول الوصية للوالدين معناه: فرض عليكم الوصية للوالدين والأقربين، أو قيل لكم هذا». واختار **الداني** قول النحاس في المكتفىٰ، إلا أنه جوَّز أن يُقطع من ذلك علىٰ أن يكون التقدير: فعليكم الوصية، ويكون المرفوع بـ﴿كُتِبَ﴾ مضمرًا تدل عليه ﴿وَصِيَّةُ﴾، **وليس هذا اختياره**. وبنحو هذا أيضًا قال **الأشموني** في منار الهدىٰ: (١٢٣ – ١٢٤).

(٦) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٠٩). **ومكي** في الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٧٨)، ولم يذكر نوع الوقف عنه، **وكذا ابن الجزري** في التمهيد: (١٨٩).
وهو عند **الداني** في المكتفىٰ: (١٩٠) **كاف**، وعلىٰ ﴿قلبي﴾ **أكفىٰ** منه. وجعله **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٢) في القسم الذي **يختار** الوقف فيه علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾.

سورة آل عمران:

الوقفُ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [٧]، ثم الابتداءُ بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، قولُ أحمدَ بنِ جعفرٍ[١].

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ [١٣] تمٌّ[٢].

زعمَ أحمدُ بنُ جعفرٍ أن الوقوفَ في القراءتين[٣] جميعًا إذا أردتَ الوقفَ الحسنَ: ﴿رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [١٤٦].

وأن التمامَ: ﴿وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾[٤] [١٤٦].

---

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٢٥).
علىٰ معنىٰ أنه لا يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده -والمراد بالتأويل عندهم ههنا عاقبة الشيء وما يؤول إليه- وأما الراسخون في العلم فيقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وإلىٰ هذا ذهب كثير من أهل التفسير من الصحابة والتابعين وغيرهم، كابن عباس وعائشة وابن مسعود ﷺ، والحسن وأبي نَهيك والضحاك، وغيرهم. وهو **اختيار الداني** في المكتفىٰ: (١٩٥- ١٩٧)، وجعل الوقف عليه **تامًا**. وكذا هو **اختيار ابن الغزال** في الوقف والابتداء (١/ ٢١٢)، قال: «﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ شبه التام عند الأصاغر النجباء، والأكابر القدماء»، وذكر أوجهًا تعضد هذا القول. **وعليه نصَّ ابن الطحان** أيضًا في نظام الأداء: (٣٥- ٣٦)، وجعله من القطع الذي يحتمل التمام والوصل من جهة التأويل، فمن جعل الراسخين عالمين به -والمراد عندهم ههنا التأويل الذي هو بمعنىٰ التفسير-؛ لم يكن تامًّا ووجب الوصل، **واختار** القول الأول. **وبنحو** هذا ذكر **زكريا الأنصاري واختاره** في المقصد: (١٥٥). ينظر أيضًا: تفسير الطبري: (٥/ ٢١٨- ٢١٩، ٢٢٥)، والقطع والائتناف: (١٢٤- ١٢٥).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٢٧).
والوقف **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (١٩٧).

(٣) يريد القراءتين الواردتين في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، قرأها نافع وابن كثير والبصريان بضم القاف وبحذف الألف: (قُتِلَ)، وقرأها الباقون بفتح القاف وبإثبات الألف: ﴿قَٰتَلَ﴾. ينظر: النشر: (١٩٥).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٥٠).
قال النحاس: «**ويحتج** له بأن سعيد بن جبير قال: (ما سمعنا بنبيٍّ قط قُتل في حرب)، فإن قيل: فكيف يكون قُتل معه ربيون، وبعده: ﴿وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾؟ فالجواب علىٰ هذا أنه جاء علىٰ كلام العرب: يقولون: قُتل بنو فلان، وقد بقي منهم، ولم يُقتلوا كلهم، فيكون ﴿فَمَا وَهَنُوا۟﴾: فما وهن الباقون». في النسخة المطبوعة تحريف وسقط: (قاتل في حرب... فكيف يكون قاتل معه ربيون...ولو يقتلوا (...) فما وهن الباقون)، وصوابه من النسخة المخطوطة -وكما يدل عليه السياق أيضًا-، =

والوقفُ علىٰ ﴿ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾ [١٥٤] عند أحمدَ بنِ جعفرٍ تمامٌ[(١)].

التمامُ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾[(٢)] [١٦٩].

﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [١٨٨] تمٌّ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[(٣)].

﴿فَـَٔامَنَّا﴾ [١٩٣] تمٌّ عن أحمدَ بنِ جعفرٍ[(٤)].

=

ينظر: (ظ٥٤). ولم ينص **الداني** في المكتفىٰ: (٢١٠- ٢١٢) علىٰ الوقف علىٰ قوله: ﴿رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، والوقف عنده علىٰ قوله: ﴿وَمَا ٱسۡتَكَانُواْ﴾ **كاف**.

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (١٥٢)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (١٩٢)، وقال -نقلاً عنه-: «**تام**».

ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٢١٢)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ **كاف**.

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (١٥٤)، كذا في النسخة المطبوعة، وفي النسخة المخطوطة ذكره دون قوله: ﴿يُرۡزَقُونَ﴾، وجعل الوقف علىٰ قوله: ﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾، ينظر: (ظ٥٥).

ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٢١٣)، **وخالف** القول بالوقف عليه **زكريا الأنصاري** في المقصد: (١٩٦)، قال: «لأن ﴿فَرِحِينَ﴾ حال من فاعل ﴿يُرۡزَقُونَ﴾». **وبنحوه** قال **الأشموني** في الوقف عليه في منار الهدىٰ (١٩٦). وأما علىٰ ما ورد عن أحمد بن جعفر في النسخة المخطوطة؛ فعلىٰ هذا **اختيار الأشموني**، قال: «وهذا الوقف ينبئ عن اجتماع الرزق والفرح في حالة واحدة، فلا يُفصل بينهما، وكثير من القراء يتعمده، وليس بخطأ، وهو منصوص عليه، والله أعلم بكتابه». ولم أجد من نسب الوقف إلىٰ أحمد بن جعفر سوىٰ النحاس، والله أعلم بالصواب.

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (١٥٦)، وفي النسخة المطبوعة نسب القول إلىٰ نافع، ثم قال: «وما بعده علىٰ ذلك أحمد بن جعفر»، وفي المخطوط: «وتابعه علىٰ ذلك أحمد بن جعفر»، وهو الأليق بالسياق، والله أعلم. ينظر: (ظ٥٦).

وغلَّطه النحاس في ذلك، قال: «لأنه لم يأت خبر (تَحۡسَبَنَّ)، ولكن الوقف الكافي: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾، والتمام: ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾»، **وبنحوه** قال **ابن الغزال** في الوقف والابتداء: (١/ ٢٤٣)، وقال **الأشموني** في منار الهدىٰ: (١٩٩- ٢٠٠) في الوقف علىٰ قوله: ﴿بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾: «وهو غير جيد، والأولىٰ وصله؛ لأن قوله: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم﴾ بدل مما قبله». ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٢١٤).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (١٥٧)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (ظ٥٦- و٥٧).

وخالفه النحاس في الوقف عليه؛ قال: «لأن ما بعده من كلامهم أيضًا». وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢١٤).

خطَّأ أحمدُ بنُ جعفرٍ قولَ مَن قالَ بأن التمامَ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [١٩٩]؛ لأن ﴿خَٰشِعِينَ﴾ منصوبٌ على الحالِ بما قبلَه، فلا يتمُّ الكلامُ قبلَه[1].

سورة النساء:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرٗا فَلۡيَأۡكُلۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [٦] تمٌّ[2].

﴿فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾ [٨] تمٌّ[3].

﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [١٢] قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: تمٌّ؛ لأنه شرطٌ معه جوابُه[4].

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ﴾ [١٨] تمامٌ[5].

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾ [١٨] تامٌ[6].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (١٥٨).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٦٠).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفى: (٢١٧).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٦٠).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفى: (٢١٧)، وآخر الآية أكفى منه.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٦١).
وخالف هذا القول **ابن الأنباري** في الإيضاح: (٢/ ٥٩٣)، قال: «لأن هذه المواريث إنما تصل إلى أهلها من بعد وصية يوصى بها، ومن بعد الدين»، وبنحو هذا قال **النحاس**. ولم ينص عليه **الداني** في المكتفى: (٢١٨).

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٦٢)، والداني في المكتفى: (٢١٨).
وخالف هذا القول ابن **الأنباري** في الإيضاح: (٢/ ٥٩٥)، وكذا **النحاس** في القطع والائتناف: (١٦٢)، قال: «وهذا غلط بيِّن؛ لأن ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ معطوف على ما قبله، فلا يتم الكلام حتى يأتي بالمعطوف ولا سيما المخفوض؛ لأن التقدير في العربية: وليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا الذين يموتون وهم كفار، **والتمام:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾»، وبنحوه قال **الداني، والأشموني** في منار الهدى: (٢٠٧).

(٦) ذكره **الداني** في المكتفى: (٢١٨).
ووافقه زكريا الأنصاري في المقصد: (٢٠٧). **وخالفهما الداني** في المكتفى، قال: «وليس كذلك؛ لأن ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارة إلى المذكورين قبل».

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [٢٥] ههنا تمامُ الكلامِ[١].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ﴾ [٤٣] هذا التمامُ، والمعنىٰ: ولا تقربوا موضعَ الصلاةِ، أي: المساجدِ جُنبًا ﴿إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ﴾ إلا أن تمرُّوا ولا تقعدُوا[٢].

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَـٰثَةٌ﴾ [١٧١] تمامٌ[٣].

سورة المائدة

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾ [٨] تمٌّ[٤].

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ [١١٦] تمٌّ؛ لأن الباءَ جوابُ الجحدِ.

قال: وحُكي عن بعضِهم: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [١١٦]، وهذا خطأٌ[٥].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [١٢٠] تمٌّ[٦].

---

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٦٣– ١٦٤).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢١٩).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٦٦).
ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٢٢٠)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ﴾ **كاف**.

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (١٩٤)، والداني في المكتفىٰ: (٢٤٤).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٣٣).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (١٩٧)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٢/ ظ٢١٢).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٣٤).

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢١٧).
قال **النحاس**: «لم يبين العلة من أين صار خطأ، وشَرحُ هذا أن أقول: من قال التمام: ﴿سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى﴾ خطأ؛ لأن الباء:
١- إن كانت غير متعلقة بشيء؛ فذلك غير جائز.
٢- وإن كانت للقسم؛ لم يجز؛ لأنه لا جواب ههنا.
٣- وإن كانت يُنوىٰ بها التأخير؛ كان خطأ؛ لأن التقديم والتأخير مجاز، ولا يستعمل المجاز إلا بتوقيف أو حجة، ولا حجة في ذلك ولا توقيف».
والوقف علىٰ قوله: ﴿مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ **كاف** عند الداني في المكتفىٰ: (٢٤٥).

(٦) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢١٨)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٢/ ظ٣٧٩)، وقال –نقلاً عنه–: «تمام».
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٤٦).

سورة الأنعام:

قال الدِّيْنَوَرِي: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [١٦٣] تمامٌ[(١)].

قال الدِّيْنَوَرِي: ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ﴾ [١٦٣] تامٌّ[(٢)].

سورة الأعراف:

ردَّ أحمدُ بنُ جعفرٍ مذهبَ نافعٍ في أن التمامَ قولُه: ﴿مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [١٢٣].

وزعمَ أن التمامَ: ﴿لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا﴾؛ قال: لأن اللامَ من صلةِ ﴿مَّكَرْتُمُوهُ﴾[(٣)].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: التمامُ: ﴿لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [١٤٨]؛ لأن ﴿لَّهُۥ﴾ من صلةِ (جَسَد)[(٤)].

وقال الدِّيْنَوَرِي: التمامُ ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[(٥)] [١٧٢].

---

(١) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٢٦٤).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ.

(٢) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٢٦٤).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ.

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢٥٩)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٢/ ظ١٩٣).
والوقف عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٧٤) علىٰ قوله: ﴿أَهْلَهَا﴾ **كاف**.

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢٦٢)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ و٧).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٧٦).

(٥) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٢٧٨).
علىٰ أن يكون قوله بعد ذلك: ﴿شَهِدْنَآ﴾ من قول الله تعالىٰ أو الملائكة، وليس من قول مَن قالوا: ﴿بَلَىٰ﴾، وهذا التفسير رُوي عن عبدالله بن عمرو ﷺ موقوفًا، وهو قول مجاهد والضحاك، وهو **اختيار الطبري**. وإلىٰ هذا التفسير أشار **النحاس** أيضًا. وهو **اختيار مكي** في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٨٠)، قال: «الوقف علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ **حسن جيد**؛ لأنها جواب للاستفهام الداخل علىٰ النفي قبلها، وهو قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، والمعنىٰ: بلىٰ أنت ربنا. ثم حذف ذلك؛ لدلالة ﴿بَلَىٰ﴾ عليه». وهو **اختيار الداني** في المكتفىٰ علىٰ قراءة التاء: ﴿تَقُولُوا۟﴾؛ لأن ﴿أَن﴾ متعلقة بما بعد ﴿بَلَىٰ﴾ من =

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [١٨٧] تمٌّ[(١)].

سورة الأنفال:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [١٢] تمٌّ[(٢)].

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ [٥٠] تمامٌ[(٣)].

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [٥٢] تمٌّ[(٤)].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [٥٨] تمٌّ[(٥)].

سورة التوبة:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [١١٤] تمٌّ[(٦)].

=

قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾، وهي قراءة الجمهور سوىٰ أبي عمرو، ومن قرأ بالياء –وهي قراءة أبي عمرو–: (أَن يَقُولُواْ)؛ لم يتم الوقف عند **الداني** علىٰ قراءته علىٰ قوله: ﴿بَلَىٰ﴾. والوقف علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ **اختيار ابن الطحان** أيضًا في نظام الأداء: (٣٥– ٣٧)، وجعله من باب القطع الذي يحتمل التمام والوصل من جهة التأويل، قال: «فإن كانت –أي: الشهادة– من بني آدم؛ لم يوقف عليه، ووقف علىٰ قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾، ويكون كافيًا». ينظر أيضًا: تفسير الطبري: (١٠/ ٥٦٤)، والقطع والائتناف: (٢٦٥). النشر: (٢٦٨).

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢٦٨)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ و٥٦).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٨٢).

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢٧٣)، وفي النسخة المطبوعة بياض، وفي النسخة المخطوطة: «تم»، ينظر: (ظ٩٦). **وذكره** أيضًا **الأدفوي** في الاستغناء: (٣/ و٨٥).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٨٤).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢٧٧)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ ظ١١٥).
وهو **اختيار العماني** في المرشد: (١/ ١٧٨)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٣٢٦)، قال: «وجواب (لَوْ) محذوف، تقديره: لرأيت أمرًا فظيعًا». **وكذا** هو **اختيار الأشموني** في منار الهدىٰ: (٣٢٦). وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٨٧).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢٧٨)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ و١١٦)، **والداني** في المكتفىٰ: (٢٨٧)، قال: «**تام**».
وهو **حسن** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٨٧).

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٢٧٨)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ ظ١١٨).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٢٨٧).

(٦) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٢٩٦).
ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٢٩٩)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ وهو عنده **كاف**.

سورة يونس:

عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [١٠] تمامٌ[١].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [٢٦] تمٌّ[٢].

﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [٣٩] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٣].

﴿عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [٣٩] حسنٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٤].

﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [٦٠] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٥].

﴿إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [٦١] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٦].

﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [١٠٣] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٧].

﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [١٠٧] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٨].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٠٠)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ و٢٧٢).
ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٣٠٤)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿سَلَٰمٌ﴾ وهو عنده **كاف**.

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٠٣).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٠٦).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٠٥)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ و٢٨٤)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٣٥٩)، وقال: «**تام** عند أحمدَ بنِ جعفر».
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٠٨).

(٤) ذكره **الأدفوي** في الاستغناء: (٣/ و٢٨٤).
ووافقه زكريا الأنصاري في المقصد: (٣٥٩) في الوقف علىٰ قوله: ﴿عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٣٠٨).

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٠٦)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ ظ٢٨٨)، **ومكي** في الهداية: (٥/ ٣٢٨٦)، ولم يذكر نوعه.
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٠٩).

(٦) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٠٦)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ ظ٢٩٠).
وهو **تام**، وقيل: **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٠٩). وهو **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٣٦٢)، وهو عنده **تام**.

(٧) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣١٢).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣١٢).

(٨) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٢)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ ظ٣٠٣)، والأشموني في منار الهدىٰ: (٣٦٩)، وقال -نقلاً عنه-: «**تام**».

=

سورة هود:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ [٣] ههنا تمامُ الكلامِ[١].

﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُ﴾ [٥] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٢].

﴿وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ﴾ [١٧] تمٌّ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ، أي: ويتلو القرآنَ شاهدٌ من اللهِ جلَّ وعز.

قال: وهو جبريلُ عليه السلام[٣].

﴿لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًا﴾ [٣١] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٤].

=

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣١٢).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٣).

وغلَّطه النحاس، قال: «لأن ﴿يُمَتِّعۡكُم﴾ جواب الأمر»، وبنحو هذا قال **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٣٧٨- ٣٧٩). ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٣١٣)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿فَضۡلَهُۥ﴾، وهو **كاف**.

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٣)، والنسخة المطبوعة فيها زيادة قوله: ﴿أَلَا حِينَ﴾، كذا: ﴿لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُ أَلَا حِينَ﴾، والصحيح -والله أعلم- عدم إثباتها؛ وذلك أنها ليست مثبتة في النسخة المخطوطة: (ظ١٠٩)، ولا يتم الكلام بها.

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣١٣).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣١٥)، وسقطت ﴿مِّنۡهُ﴾ من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، وكذا هي مثبتة عند **الأدفوي** في الاستغناء: (٣/ ظ٣١٠-و٣١١)، وقال في الوقف عنه: «تمام».

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣١٤)، وعلىٰ هذا التفسير ابن عباس ﷺ، ومجاهد، والسدي، والضحاك، وغيرهم. وهو ما رجحه **الطبري**. ينظر: تفسير الطبري: (١٢/ ٣٥٧- ٣٦٠).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣١٧)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ ظ٣١٥).

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣١٥). **وخالف** هذا القول **العماني** في المرشد: (١/ ٢٣٥)، قال: «أجازه بعضهم، **وليس بالجيد**؛ لأن قوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًا﴾ جوابه: ﴿إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وقوله: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ اعتراض دخل بينهما؛ فلذلك لم يحسن الوقف علىٰ ﴿خَيۡرًا﴾، ولا بأس به إن وقف عليه واقف لطول الكلام». **وبنحوه** قال **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٣٧٤- ٣٧٥)، **وكذا الأشموني** في منار الهدىٰ: (٣٧٤)، وهو **حسن** عنده، وقيل: **كاف**، وقيل: **ليس بوقف**؛ للتعليل الذي ذكره العماني.

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَمَنْ ءَامَنَ﴾ [٤٠] تمٌّ[1].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [٤٣] تمٌّ[2].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [٤٦] تمٌّ.

﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، أي: سؤالكَ إيايَ عملٌ غيرُ صالحٍ[3].

﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ﴾ [٧١]، قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: تمٌّ[4].

---

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٨).

والوقف عليه **أكفى** من الذي قبله عند **الداني** -وهو قوله: ﴿وَأَهْلَكَ﴾- في المكتفى: (٣١٦). وهو **اختيار العماني** في المرشد: (١/ ٢٣٧)، وهو عنده **تام**، **وكذا زكريا الأنصاري** في المقصد: (٣٧٧).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٩).

قال **النحاس**: «وهذا ليس بتمام ولا كاف؛ لأن بعده استثناء»، وبنحو هذا ذهب **العماني** في المرشد: (١/ ٢٣٨)، قال: «وقول من قال الوقف عند قول الله: ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ هو **قول فاسد**؛ لأن بعده حرف الاستثناء... فكيف يكون الوقف على ما دونه وهو متعلق به؟! اللهم إلا أن يكون هذا الإنسان ذهب إلى أنه استثناء منقطع من الكلام، ومعناه: لكن من رحمه الله فإنه معصوم. وفي الجملة هو وقف، **ولا أحبه** مع الاختيار»، والوقف عنده على: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ **حسن**. وبنحو ما ذهب إليه العماني ذهب **الأشموني** في منار الهدى: (٣٧٧). ولم ينص عليه **الداني** في المكتفى: (٣١٦)، والوقف عنده على قوله: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ **كاف**.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٩- ٣٢٠).

هذا على قراءة من قرأ ﴿عَمَلٌ﴾ بفتح الميم وضم اللام، ورفع ﴿غَيْرُ﴾، أشار إلى ذلك **ابن الأنباري** في الإيضاح: (٧١٣- ٧١٤)، قال: «لأن الهاء تعود على السؤال». **وكذا** قال **النحاس**، **وبنحوه** قال **الداني** في المكتفى: (٣١٦- ٣١٧)، **والأشموني** في منار الهدى: (٣٧٧- ٣٧٨)، غير أنه ذهب إلى أن الوقف عليها **كاف**.

وهي قراءة القراء العشرة سوى يعقوب والكسائي؛ قرآها بكسر الميم وفتح اللام، ونصب (غَيْـرَ). وعلى هذا التفسير المذكور ابن عباس ﷺ، ومجاهد، وقتادة، وغيرهم. وهو ما رجحه **الطبري**. ينظر: تفسير الطبري: (١٢/ ٤٣٣- ٤٣٤)، والنشر: (٣٠٧).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٢٢)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٣/ و٣٣٠)، قال: «تمام».

وذكر **النحاس** أن المعنى عنده على ألا يكون في الكلام تقديم ولا تأخير، ويكون المعنى: أنهم لما لم يأكلوا من طعام إبراهيم عليه السلام خافهم، فلما تبينوا ذلك في وجهه قالوا: ﴿لَا تَخَفْ﴾ [هود: ٧٠]؛ فضحكت امرأته سرورًا بالبشارة بزوال الخوف، وكذا على قول من قال: ضحكت تعجبًا من خوف إبراهيم؛ لأنه كان يقوم لمئة رجل، فتعجبت لخوفه من نفر. وأنكر أن يكون المعنى لـ﴿فَضَحِكَتْ﴾ أي: فحاضت، وأن هذا ليس موجودًا في كلام العرب، ولا عن أحد ممن يوثق به من =

سورة يوسف:

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: التمامُ: ﴿وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَ﴾[1] [٢٣].

﴿فَأَرۡسِلُونِ﴾ [٤٥] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[2].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [٩٢] تمٌّ، ثم دعَا لهم فقال: ﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾[3].

سورة الرعد:

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥ﴾ [١٧] تمٌّ[4].

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [١٧] تمٌّ[5].

﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [١٧] تمامٌ[6].

= أهل التفسير. وبنحوه قال **الداني** في المكتفىٰ: (٣١٦- ٣١٧)، **وكذا ابن الغزال** في الوقف والابتداء: (١/ ٤٠٧)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٣٧٩).

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٣١)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة: (و١١٥)، **وكذا** هو مثبت عند **الأدفوي** في الاستغناء: (٤/ و١٠).

وهو **اختيار النحاس**، قال: «لأن ﴿وَقَالَتۡ﴾ معطوف علىٰ ﴿وَغَلَّقَتِ﴾». ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٣٥٢).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٣٣).

وهو **تام**، وقيل: **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٢٧). وهو وقف **تام** عند **العماني** في المرشد: (١/ ٢٦٣)، **وكذا زكريا الأنصاري** في المقصد: (٣٩٣)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٣٩٣).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٣٥- ٣٣٦).

قال النحاس: «والتفسير يدل علىٰ هذا». وهو تفسير ابن إسحاق، وهو ما فسر به **الطبري** الآية في تفسيره: (١٣/ ٣٣١). وهو وقف **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٢٩).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٤١)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٤/ ظ٥١).

وهو وقف **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٣٥).

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٤١)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٤/ ظ٥١)، وقال –نقلاً عنه–: «تمام».

وهو وقف **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٣٥).

(٦) ذكره **الأدفوي** في الاستغناء: (٤/ ظ٥١)، قال: «ووافقه أبو جعفر في: ﴿ٱلۡأَمۡثَالَ﴾». =

﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ [٣٣] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[١]، أي: سموهُم تخلقُ أو تنفعُ[٢].

سورة إبراهيم:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ [٩] تمٌّ[٣].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَأَحَلُّواْ قَوۡمَهُمۡ دَارَ ٱلۡبَوَارِ﴾ [٢٨] تمٌّ[٤].

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [٤٠] للنداءِ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ، والمعنىٰ: واجعل من ذريتي مَن يقيمُ الصلاةَ[٥].

=

وقال **النحاس** في كتابه معاني القرآن: (٣/ ٤٩٠): «﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾: تم الكلام»، ونسبه في القطع والائتناف: (٣٤١) إلىٰ الأخفش. وهو **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٣٥)، **والعماني** في المرشد: (١/ ٢٨١)، **وهو اختيار ابن الغزال** في الوقف والابتداء: (١/ ٤٣٣)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٤٠٧)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٤٠٧).

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٤٤)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٤/ ظ٥٨)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٤١٠)، وذكر أن وقف أحمد بن جعفر عليها **تام** للاستفهام.

واكتفىٰ بالنقل **الداني** في المكتفىٰ: (٣٣٧)، إلا أنه نسبه إلىٰ أحمد بن موسىٰ.

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٤٤).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٤٨)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة: (و١٢٠)، وذكره أيضًا **الأدفوي** في الاستغناء: (٤/ و٦٥)، وقال -نقلاً عنه-: «تمام».

ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٣٣٩)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ **كاف**.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٤٩).

وغلَّطه النحاس في ذلك، قال: «لأن ﴿جَهَنَّمَ﴾ [إبراهيم: ٢٩] بدل من ﴿دَارَ ٱلۡبَوَارِ﴾، ولكن القطع الكافي: ﴿جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩]، والتمام: ﴿وَبِئۡسَ ٱلۡقَرَارُ﴾ [إبراهيم: ٢٩]»، وبنحو هذا قال **ابن الأنباري** في الإيضاح: (٧٤١). ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٣٤٠).

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٥٠)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٤٢٠).

ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٣٤١)، والوقف عنده بعدها علىٰ قوله: ﴿وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ﴾ **كاف**، وقيل: **تام**.

والتمامُ علىٰ ما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾[1] [٤٨].

سورة الحجر:

قال النحاسُ: أكثرُ مَن عملَ كتابًا في التمامِ يقللُ التمامَ في هذه السورةِ، فلم يذكر أحمدُ بنُ جعفرٍ فيها إلا موضعًا واحدًا[2].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ الدِّيْنَوَرِي: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [١٣] تمامٌ[3].

سورة النحل:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [٨] تمامٌ[4].

والتمامُ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾[5] [٢٨].

---

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٥١- ٣٥٢).
وهو **كاف**، وقيل: **تام عند الداني** في المكتفىٰ: (٣٤٢).

(٢) ينظر: القطع والائتناف: ٣٥٣.

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٥٤)، والداني في المكتفىٰ: (٣٤٤)، وقال –نقلاً عنه–: «**تام**».
وهو **كاف عند الداني** في المكتفىٰ: (٣٤٤)، **وخالفهما العماني** في المرشد: (١/ ٣٠٥- ٣٠٦)، **وليس بوقف** عنده، وعلل ذلك بأن المشهور من كلام المفسرين الوقف علىٰ: ﴿فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢]، ثم يبتدئ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٦١).
وهو **تام** عند **ابن الأنباري** في الإيضاح: (٧٤٦)، وكذا عند **العماني** في المرشد: (٢/ ٣١٤)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٤٢٩)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٤٢٩). **والوقف عند الداني** في المكتفىٰ: (٣٤٧- ٣٤٨) علىٰ قوله: ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾، وقيل: ﴿وَزِينَةً﴾ وهو **تام** عنده. وأشار إلىٰ هذا الوقف **ابن الغزال** في الوقف والابتداء: (١/ ٤٥١)، قال: «﴿وَزِينَةً﴾ عند الأكثرين».

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٦٤)، **ومكي** في الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٨٢)، ولم يذكر نوع الوقف.
والوقف **اختيار النحاس**؛ قال: «لأنه قد انقضىٰ كلامهم وتم، ثم قال الله جل وعز ردًّا عليهم: ﴿بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، أي: بل علمتم»، وهو ما فسر به **الطبري** في تفسيره: (١٤/ ٢٠٩)، وبنحوه قال **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٤٢٢). وهو عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٥٠) **تام**، وقيل: **كاف**.
=

والتمامُ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾[1] [٣٨].

سورة الإسراء:

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿بَصَآئِرَ﴾ [١٠٢] تامٌّ[2].

سورة الكهف:

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿قَيِّمًا﴾ [٢] تمامٌ.

علىٰ أنه من المقدمِ والمؤخرِ، والمعنىٰ: الحمدُ لله الذي أنزلَ علىٰ عبدِه الكتابَ قيمًا، ولم يجعل له عوجًا[3].

=

وخالفهم مكي في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٨٢)، قال: «والوقف علىٰ ﴿سُوٓءٍ﴾، والابتداء بـ﴿بَلَىٰٓ﴾ **ليس هو الاختيار** عند القراء، والوقف علىٰ ﴿بَلَىٰٓ﴾ **حسن جيد بالغ**؛ لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قوله: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾، فالمعنىٰ: عملتم السوء. ويدل علىٰ حسن الوقف علىٰ ﴿بَلَىٰٓ﴾ أن بعدها ﴿إِنَّ﴾ المكسورة، وهي مما يكسر في الابتداء، ولو تعلقت بما قبلها، ولم يكن قولاً ولا قسمًا؛ لفُتحت».

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٦٥)، **ومكي** في الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٨٢)، ولم يذكر نوع الوقف.

وهو **اختيار النحاس**؛ وعلل ذلك بانقضاء كلام المشركين، ولأن المعنىٰ عند أهل التفسير يؤيده، والمعنىٰ: بلىٰ يبعث الله جل وعز الرسول؛ ليبين لهم الذي يختلفون فيه. وبه قال **الطبري**، وروىٰ معناه عن أبي هريرة ﷺ. **وخالفهم مكي** في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٨٢)، وذكر أن **الاختيار** عنده الوقف علىٰ ﴿حَقًّا﴾؛ قال: «لأن ﴿وَعْدًا﴾ مصدر مؤكد لما قبله، وهو إيجاب نفيهم، ولا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكد». والوقف علىٰ: ﴿مَن يَمُوتُ﴾ **كاف عند الداني** في المكتفىٰ: (٣٥١) وأشار إلىٰ هذا الوقف **ابن الغزال** في الوقف والابتداء: (١/ ٤٥٥) وإلىٰ قول آخر، دون ذكر نوع أو نسبة أو ترجيح.

(٢) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٣٦٤)، والأشموني في منار الهدىٰ: (٤٥٩).

وهو وقف **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ.

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٨٤)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٤/ ظ٢٠٣)، والداني في المكتفىٰ: (٣٦٦- ٣٦٧)، ولم يذكر نوع الوقف.

=

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ۝ هُنَالِكَ﴾ [٤٣-٤٤] تمامٌ. والمعنىٰ: ولم يكن يصلُ أيضًا إلىٰ نصرةِ نفسِه هنالكَ. ويكون العاملُ فيه ﴿مُنتَصِرًا﴾[1].

وقطعُ القارئِ علىٰ قولِه: ﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٌ﴾ [٩٥] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[2].

سورة مريم:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [٤٦] تمامٌ[3].

=

وعلىٰ هذا التفسير ابن عباس ﷺ، ومجاهد، وسفيان، وغيرهم. وهو ما رجحه **الطبري** في تفسيره: (١٥/ ١٤٠- ١٤١). وكذا ذهب إليه عدد من النحويين كنصير والأخفش وغيرهما. وهو **اختيار ابن الأنباري** في الإيضاح: (٢/ ٧٥٦).

وردَّ هذا القول **النحاس**، قال: «أما أقوال أهل التأويل المتقدمين، فإنما هي تفسير، وليست بتوقيف علىٰ التمام، وليس يجوز أن يكون التمام: ﴿قَيِّمًا﴾؛ لأن بعده لام (كي)، ولابد من أن تكون متعلقة بما قبلها، ولست أدري كيف أغفل هذا من النحويين من ذكرناه؟!». والأبين **والأولىٰ** عنده الوقف علىٰ رأس الآية: ﴿عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]، ثم يبتدأُ: ﴿قَيِّمًا...﴾ علىٰ معنىٰ: أنزله قيمًا.

قال: «فإن لم يُفسر هذا؛ لم يكن التمام إلا علىٰ قوله جل وعز: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤]، ولا تلتفت إلىٰ قول من يقول أكره الوقوف علىٰ مثل هذا، فإنه مخالف لأهل العلم».

واكتفىٰ الداني في المكتفىٰ: (٣٦٦- ٣٦٧) بنقل المذهبين دون ترجيح أو اختيار. **وبنحو** المعنىٰ الذي ذكره النحاس ذكره **زكريا الأنصاري** مختصرًا **واختاره** في المقصد: (٤٥٩- ٤٦١).

(١) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٣٦٩).

قال **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٨٩- ٣٩٠): «**التمام**: ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾ إن ابتدأت: ﴿هُنَالِكَ﴾، وإن جعلتها ظرفًا لـ(مُنْتَصِر)؛ **فالتمام**: ﴿هُنَالِكَ﴾». **وبنحوه** ذهب **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٤٦٨) في الوقف علىٰ: ﴿هُنَالِكَ﴾ إن جعلت ﴿هُنَالِكَ﴾ من تتمة ما قبلها. **والأوجه** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٦٩) أن يكون ﴿هُنَالِكَ﴾ مبتدأ، أي: في تلك الحال تبين نصرة الله عز وجل وليَّه. **وردَّ العماني** في المرشد: (٢/ ٣٩٥) الوقف علىٰ: ﴿هُنَالِكَ﴾، وذكر أن هذا القول عنده غير مرضٍ، وأن الوقف **التام** عنده علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مُنتَصِرًا﴾.

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٣٩٣)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٤/ ظ٢٥٥).

ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٣٧٢).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٠٠- ٤٠١)، والداني في المكتفىٰ: (٣٧٦)، وقال -نقلاً عنه-: «**تام**».

=

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: وإن شئتَ وقفتَ على: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [٤٦]، ثم ابتدأتَ: ﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ﴾[1].

والتمامُ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿عَهْدًا ۝٧٨ كَلَّا﴾[2] [٧٨-٧٩].

قال: هذا الوقفُ، وكذلك كلُّ ﴿كَلَّا﴾ في القرآنِ إذا كانت مثلَها[3].

=

واكتفىٰ **الداني** بالنقل عنه، وهو **اختيار العماني** في المرشد: (٢/ ٣٧٥)، قال: «وهذا الوجه عندي أجود، وإلىٰ الفهم أقرب».

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٠١)، والداني في المكتفىٰ: (٣٧٦)، والأشموني في منار الهدىٰ: (٤٨٠)، وقال -نقلاً عنه-: «**تام**».

واكتفىٰ **الداني** بالنقل عنه، وقال **الأشموني**: «وقال بعضهم: الوقف علىٰ: ﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾؛ بجعل النداء متعلقًا بأول الكلام، أي: يا إبراهيم أراغب أنت عن آلهتي؟».

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٠٣).

ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٦٦)، وهو **اختيار مكي** في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٥٣)، قال: «وذلك لتمام المعنىٰ وتمكن الفائدة، أي: لم يتخذ الكافر عند الله عهدًا». وهو عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٧٦) **تام**. **وكذا** هو **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٤)، وجعلها في القسم الذي **يحسن** الوقف فيه علىٰ ﴿كَلَّا﴾ علىٰ معنىٰ الردع، **ويجوز الابتداء** بها علىٰ معنىٰ: (حقًّا)، وهي **أتم** عنده من الوقف علىٰ ﴿عَهْدًا﴾؛ لأنها زجر ورد لما قبلها، **وكذا** هو عند **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٤٨٣) **أتم** من الوقف علىٰ ﴿عَهْدًا﴾.

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٠٣- ٤٠٦)، وذلك عند عدِّه لأحكام ﴿كَلَّا﴾ في القرآن في هذا الموضعِ من السورة، وأَدرجَ قولَ أحمدَ بنِ جعفرٍ تحت المذهب الثاني -وهو القولُ بالوقفِ علىٰ ﴿كَلَّا﴾ في جميع القرآن مطلقًا-.

ولعل أحمد بن جعفر قصدَ الوقف علىٰ ﴿كَلَّا﴾ إذا كانت بمعنىٰ الردعِ والزجرِ -كما جاءت بهذا المعنىٰ في المواضعِ الستة الواردة عنه في الوقف علىٰ ﴿كَلَّا﴾ في مواضعَ مختلفةٍ من القرآن وأُشيرَ إليها في مواضعها- وإلا ما معنىٰ تقييده الوقف علىٰ ﴿كَلَّا﴾ بقوله: «إذا كانت مثلها»؟! هذا احتمالٌ، ويبقىٰ لوروده تحت القول الثاني وجهُ إشكالٍ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

فعلىٰ احتمال القول بالوقف علىٰ ﴿كَلَّا﴾ في جميع القرآن مطلقًا؛ فهذا **رده النحاس**، ورآه قبيحًا، بل هو أقبح عنده من عدم الوقف عليها؛ قال: «لأن قوله جل وعز: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] لا نعلم بين النحويين فيه اختلافًا، إذ ﴿وَٱلْقَمَرِ﴾ متعلق بـ﴿كَلَّا﴾ بما قبله من التنبيه، وقوله جل وعز: ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝٢ كَلَّا﴾ [التكاثر: ٢-٣] ليس هذا موضع وقف، وكذا: ﴿ثُمَّ كَلَّا﴾ [التكاثر: ٤]، وكذا الثالثة [التكاثر: ٥]».

=

﴿لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ۝ كَلَّا﴾ [٨١-٨٢] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[١].

سورة طه:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ [٤] تمٌّ[٢].

عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ [٧٢] تمامٌ[٣].

ردَّ أحمدُ بنُ جعفرٍ قولَ أبي حاتمٍ في أن الوقفَ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [١٢٣]؛ قال: لأن قوله جلَّ وعز: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ في موضعِ الحالِ، أي: اهبطوا في هذه الحالِ.

والتمامُ عنده: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[٤] [١٢٣].

=

والاختيار عنده أن ﴿كَلَّا﴾ تنقسم قسمين، أن تكون بمعنىٰ الردع والزجر -كما هي ههنا-؛ فيحسن حينئذ الوقف عليها. أو تكون بمعنىٰ: (أَلَا)؛ فتكون حينئذ مبتدأة، قال: «وهذا من أحسن الأقوال، وهو قول الخليل»، وقال: «وإذا تدبرت كل ما في القرآن من ﴿كَلَّا﴾ استتب علىٰ قول الخليل، وحسن وتبين لك معناه».

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٠٩).

وهو **اختيار مكي** في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٥٣)، والمعنىٰ عنده: ليس تكون الآلهة لهم عزًّا. وهو **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٧٧)، **وكذا** عند **العماني** في المرشد: (٢/ ٣٧٩) إذا كانت بمعنىٰ النفي والرد لما قبله، **وكذا** هو **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٤)، وجعلها في القسم الذي **يحسن** الوقف فيه علىٰ ﴿كَلَّا﴾ علىٰ معنىٰ الردع، **ويجوز الابتداء** بها علىٰ معنىٰ: (حقًّا)، وهي **أتم** عنده من الوقف علىٰ ﴿عِزًّا﴾؛ لأنها زجر ورد لما قبلها، **وكذا** هو **تام** عند **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٤٨٣).

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤١١).

ووافقه النحاس في هذا علىٰ أن ترفع ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [طه: ٥] بالابتداء. وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٧٨).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤١٥).

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٨١).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤١٩).

وكلا الوقفين **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٨٤).

سورة الأنبياء:

الوقفُ التامُّ على ما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1] [٣].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [١٠٣] تمٌّ، ثم تقول الملائكةُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[2].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [١٠٤] تمامٌ[3].

﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [١٠٩] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[4].

سورة الحج:

التمامُ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[5] [٥].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٢٢)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٤/ و٣١٣)، وقال -نقلاً عنه-: «تمام».

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفى: (٣٨٥) على أن تُجعل نعتًا لقوله: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾ [الأنبياء: ١]، أو بدلاً من الضمير الذي في: ﴿وَأَسَرُّواْ﴾، **وليس بوقف** إذا قدرت: (هم الذين ظلموا) أو (أعني الذين ظلموا)، والوقف حينئذ على قوله: ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ وهو **كاف** عنده أيضًا. **ولم يجوِّز العماني** في المرشد: (٢/ ٣٩٤- ٣٩٥)، الوقف على ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾؛ قال: «لأن ما بعده هو البيان عن الذي أسرُّوه».

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٣٥).

قال **النحاس**: «وهو خطأ عند محمد بن جرير؛ لأن التقدير عنده: لا يحزنهم الفزع الأكبر يوم تُطوى السماء كطي السجل للكتاب ههنا تمام الكلام». ونقل عن الفراء: انقطاع الكلام عند قوله: ﴿لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، قال: «هو كما قال على قول أهل التفسير أيضًا». وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفى: (٣٨٩). ينظر أيضًا: تفسير الطبري: (١٦/ ٤٢٥- ٤٢٦).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٣٩).

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفى: (٣٨٩).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٣٦)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٤/ ظ٣٣٨).

ووافقه **الأشموني** في منار الهدى: (٥٠٩) -والوقف عنده **تام**- على الابتداء بالنفي؛ لأن ﴿وَإِنْ﴾ بمعنى (ما)، أي: ما أدري. وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفى: (٣٨٩).

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٣٨).

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفى: (٣٩١).

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [١١] تمٌّ[١].

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ۝ يَدۡعُواْ﴾ [١٢-١٣] تمٌّ[٢].

قال: كما يُقال في الكلامِ علىٰ مذهبِ الجزاءِ: لما فعلتَ لهو خيرٌ لك[٣].

﴿وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [١٨] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[٤].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ [٢٥] تمٌّ[٥].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٣٩).

ولم ينص عليه الداني في المكتفىٰ: (٣٩١)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ وهو عنده **كاف**.

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٤٠)، **والداني** في المكتفىٰ: (٣٩١- ٣٩٢)، قال: «**تام**».

(٣) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٣٩٢).

قال **الداني**: «بجعل ﴿يَدۡعُواْ﴾ من صلة ﴿ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾، ويضمر الهاء فيه، أي: يدعوه، يعني الوثن، ثم يستأنف: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾»، ثم قال: «**والوجه في ذلك غير ما قاله**، وهو أن تكون (مَن) منصوبة بـ﴿يَدۡعُواْ﴾، واللام لام اليمين، والتقدير: يدعو من يضره أو مَن -والله- لضره أقرب من نفعه. فنُقلت اللام من (الضر) إلىٰ (مَن) إذ كان الإعراب لا يتبين فيها».

وذكر **الطبري** في تفسيره: (١٦/ ٤٧٦- ٤٧٧) أن هذا القول -أي القول الذي أخذ به أحمد بن جعفر- علىٰ **مذهب العربية أصح**، وأن القول الثاني في المسألة -وهو الذي ذكره الداني واختاره- إلىٰ **مذهب التأويل أقرب**.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٤١).

ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٨٢)، وهو عنده **تام، وكذا الداني** في المكتفىٰ: (٣٩٣).

والمعنىٰ -كما ذكر النحاس-: ﴿وَكَثِيرٞ﴾ أي: في الجنة، **والاختيار** عند **النحاس** الوقف علىٰ قوله: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيۡهِ ٱلۡعَذَابُ﴾؛ لأنه عطفٌ علىٰ ما قبله، وذلك بجعل كل الأشياء المذكورة ساجدة لله، قال: «وهذا قول صحيح بيِّن... وله التقدم في القرآن والعلم». وبنحو قول النحاس ذهب **العماني** في المرشد: (٢/ ٤١٣- ٤١٤)، قال: «**ولم يقف** علىٰ ما دونها إلا مع الجواز والتسامح»، إلا إن جعلت ﴿وَكَثِيرٌ﴾ يرتفع بالابتداء، وخبره: ﴿حَقَّ عَلَيۡهِ ٱلۡعَذَابُ﴾ ولا يكون معطوفًا علىٰ ما قبله؛ كان الوقف دونه **تامًا** عنده. وقد **وافقا** في هذا قول **الطبري** في تفسيره: (١٦/ ٤٨٨) إذ روىٰ هذا المعنىٰ عن مجاهد.

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٤٣).

ووافق هذا القول **ابن الأنباري في الإيضاح**: (٧٨٤) إذا كان المعنىٰ: جعلناه نصيبًا للناس، وتبتدئ: (سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ) فترفع (سَوَآءٌ) بـ﴿ٱلۡعَٰكِفُ﴾. **والوقف** عليه عند **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٤٣) إن جُعلت (سَوَآءٌ ٱلۡعَٰكِفُ) مرفوعًا بالابتداء، أو علىٰ خبر المبتدأ، ولا يكون للجملة موضع، =

﴿غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ﴾ [٣١] ههنا تمَّ الكلامُ، وهو قولُ أحمدَ بنِ جعفرٍ[1].

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [٤٠] ههنا التمامُ. قال: ومعنىٰ ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ﴾ لضُيِّعَت وتُركت، وكذا: (مَسَٰجِدُ)، وكذا ﴿وَصَلَوَٰتٌ﴾، يريدُ: مواضعَ صلواتٍ، ﴿وَمَسَٰجِدُ﴾، أي: عُطِّلَت، فذلك هدمُها[2].

والتمامُ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ﴾[3] [٧٢].

﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٧٨] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[4].

= وهذا ما **رجحه** الطبري في تفسيره: (١٦/ ٥٠٣- ٥٠٤)، وهو وقف **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٩٣- ٣٩٤) علىٰ قراءة الرفع علىٰ أنه خبر الابتداء، **وليس بوقف** عنده علىٰ قراءة النصب. والوقف علىٰ: ﴿جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ **وقف تام** عند العماني في المرشد: (٢/ ٤١٥- ٤١٦) علىٰ اشتراط أن يكون معنىٰ ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ بمعنىٰ نصبناه؛ لاكتفائه بمفعول واحد، وإلا **فليس بوقف** سواء قرئ بالنصب مفعولاً ثانيًا وما بعده مرفوع به، أم بالرفع خبراً لما بعده، والجملة مفعول ثان. **وكذا** هو عند **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥١٤)، وقراءة الرفع قراءة الأئمة كلهم إلا حفصًا. ينظر: النشر: (٣٩٣).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٤٥).

ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٨٥) والوقف عنده **تمام**، وهو **اختيار النحاس** في القطع والائتناف، وهو **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٩٥)، **وكذا** عند **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٥١٥)، قال: «**تام** للابتداء بالشرط».

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٤٧)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و١٢).

ووافق هذا القول **ابن الأنباري** في الإيضاح: (٧٨٦)، وهو **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٩٥)، **وكذا** عند **العماني** في المرشد: (٢/ ٤٢٠)، **والأنصاري** في المقصد: (٥١٧) -وهو **اختياره**-، وهو **وقف** عند **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٥١٧) إن جُعل الضمير عائدًا علىٰ جميعها، أي: لهُدمت كنائس زمن موسىٰ عليه السلام، وصوامع وبيع زمن عيسىٰ عليه السلام، ومساجد زمن نبينا صلىٰ الله عليه وسلم.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٥٠).

ووافقه **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٥٢١) -والوقف عليه عنده **تام**- إن رُفعت ﴿النار﴾ بالابتداء وما بعدها خبر أو عكسه، أي: هي النار. وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٩٧).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٥١)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و٢٧).

ووافقه النحاس في هذا إن أُريد بقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ الله عز وجل سماكم، قال: «وأهل التفسير يوجب قولهم هذا، منهم: ابن عباس ومجاهد». وهذا التفسير هو ما رجحه **الطبري** في تفسيره: (١٦/ ٦٤٤- ٦٤٦)، وفسر بها الآية. **وكذا** هو **اختيار الداني** في المكتفىٰ: (٣٩٧- ٣٩٨)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٥٢١- ٥٢٢).

والتمامُ عنده أيضًا: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾[1] [٧٨].

سورة المؤمنون:

والتمامُ علىٰ ما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾[2] [٢٧].

والتمامُ علىٰ قولِ أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [٥٠].

قال: هو مخاطبةٌ للنبي ﷺ وحدَه، كما قال اللهُ عزَّ وجل: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ يريدُ به نُعَيْمَ بنَ مسعودٍ وحدَه[3].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [٥١] تمٌّ علىٰ قراءةِ مِن قرأَ: ﴿وَإِنَّ﴾ [المؤمنون: ٥٢] بالكسرِ علىٰ الاستئنافِ[4].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٥٢)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و٢٧).
والوقف عليه عند **الداني** في المكتفىٰ: (٣٩٧- ٣٩٨) إن أريد بقوله تعالىٰ: ﴿وَفِى هَٰذَا﴾ يعني: القرآن، وكان المراد بقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾ أي: الله عز وجل. وهو ما رجحه **الطبري** في تفسيره: (١٦/ ٦٤٤- ٦٤٧) وفسر بها الآية، وهو قول ابن عباس ﷺ، وقتادة، ومجاهد، وغيرهم. وخطَّأ **العماني** في المرشد: (٢/ ٤٢٨) **الوقف** علىٰ قوله: ﴿وَفِى هَٰذَا﴾؛ قال: «لأن اللام بعده متعلقة بما قبله، ومعناه: سماكم الله مسلمين؛ لتكونوا مرضيين عدولاً، تشهدون علىٰ الأمم كما يشهد الرسول عليه السلام عليكم».

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٥٥)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و٣٣).
وهو **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٠٠).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٥٦- ٤٥٧)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ ظ٣٦).
وهو **وقف تمام** عند **النحاس** في القطع والائتناف علىٰ قول من قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾ [المؤمنون: ٥١] مخاطبة للنبي صلىٰ الله عليه وسلم، قال: «ومن قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾ مخاطبة لعيسىٰ؛ **لم يكن** ﴿وَمَعِينٍ﴾ عنده **تمامًا**». وهو وقف **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٠١)، **وكذا** عند **العماني** في المرشد: (٢/ ٤٣٣)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٢٧)، **ووافق** هذا القول **الأشموني** في منار الهدىٰ (٥٢٧) علىٰ المعنىٰ المذكور، **وخالفه** في وجه آخر: وهو علىٰ أن يكون الخطاب لعيسىٰ عليه السلام، واحتج بما روي أن عيسىٰ عليه السلام كان يأكل من غزل أمه، وعلىٰ هذا التفسير —أن الخطاب لعيسىٰ عليه السلام- **ابن جرير الطبري** في تفسيره: (١٧/ ٥٩).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٥٧)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و٣٧)، وقال -نقلاً عنه-: «**تام**».

=

والتمامُ علىٰ ما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿كَلَّآ﴾[1] [١٠٠].

سورة النور:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٌ﴾ [٣٥] تمٌّ[2].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ﴾ [٤٠] تمامٌ[3].

=

وهو وقف **كاف عند الداني** في المكتفىٰ: (٤٠١) علىٰ قراءة من قرأ: ﴿وَإِنَّ﴾ [المؤمنون: ٥٢] بالكسر علىٰ الاستئناف، ومن فتح الهمزة؛ لم يبتدئ بها؛ لأنها عاطفة. **ووافقه الأشموني** في منار الهدىٰ: (٥٢٧) إن قُرئت: ﴿وَإِنَّ﴾ [المؤمنون: ٥٢] بالكسر وهو عنده **تام، وليس بوقف** إن قرئت الهمزة مفتوحة عطفًا علىٰ ما قبلها، وإن قُرئت مفتوحة بإضمار فعل، نحو: (واعلموا أن)؛ **جاز** الوقف عنده علىٰ ﴿عَلِيمٞ﴾. وقراءة الكسر قراءة الكوفيين، وقرأها الباقون بالفتح. ينظر: النشر: (٣٩٩).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٦٠- ٤٦١).

ووافق هذا القول **مكي** من وجه واحد —**وليس هذا الاختيار** عنده- في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٥٤)، قال: «الوقف علىٰ ﴿كَلَّآ﴾ **حسن بالغ**، علىٰ معنىٰ: ليس الأمر علىٰ ذلك، فيكون ردًّا لما تمنىٰ الكافر من الرجوع إلىٰ الدنيا ليعمل صالحًا، أي: أنه لو رُدَّ لم يعمل صالحًا؛ لأن الله تعالىٰ قال: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]»، ثم قال: «ويجوز الابتداء بها علىٰ معنىٰ: ألَا إنها كلمة، تجعل ﴿كَلَّآ﴾ بمعنىٰ (ألَا) لافتتاح الكلام، والوقف عليها **أبلغ وأتم** في المعنىٰ». والوقف علىٰ ﴿كَلَّآ﴾ **تام عند الداني** في المكتفىٰ: (٤٠٤)، والمعنىٰ: لا يرجع إلىٰ الدنيا. وهو **حسن تام** عند **ابن الغزال** في الوقف والابتداء: (١/ ١١٧- ١١٨) علىٰ المعنىٰ الذي ذهب إليه الداني، ثم يستأنف ما بعدها، قال: «هذا هو **المختار عند الأكثرين**». وهو **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٤، ٥٣١)، وجعلها في القسم الذي **يحسن** الوقف فيه علىٰ ﴿كَلَّآ﴾ علىٰ معنىٰ الردع، **ويجوز الابتداء** بها علىٰ معنىٰ: (حقًّا)، وهو عنده **حسن**. **وكذا هو تام عند الأشموني** في منار الهدىٰ: (٥٣٠)؛ قال: «لأنها بمعنىٰ الردع والزجر عن طلب الرجوع إلىٰ الدنيا».

وخالفهم النحاس في ذلك، **والتمام** عنده —نقلاً عن أحمد اللؤلؤي- علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾؛ قال: «لأن ﴿كَلَّآ﴾ ليس متصلاً به». وسقطت نسبة القول إلىٰ اللؤلؤي في النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (و١٥٤).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٧٠)، وهي في النسخة المخطوطة: «تمام».

وهو **كاف**، وقيل: **تام عند الداني** في المكتفىٰ: (٤٠٩).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٧١)، **والداني** في المكتفىٰ: (٤١٠)، وقال -نقلاً عنه-: «**تام**».

وخالف هذا القول **ابن الأنباري** في الإيضاح: (٧٩٩)؛ لأن قوله: ﴿مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞ﴾ صلة

=

﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [٥٣] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[1].

والتمامُ: ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ [٥٨] علىٰ قراءةِ مَن رفعَ ما بعدَه، وهو قولُ أحمدَ بنِ جعفرٍ.

قال: ومَن قرأَ: (ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ) [٥٨] بالنصبِ؛ فتمامُه: (ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ)[2].

سورة الفرقان:

(وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ) [١٧] قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: تمٌّ[3].

=

لـ﴿مَوْجٌ﴾، **وبنحوه قال النحاس** —وقال أيضًا: لأن ﴿مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ﴾ نعت–، **وكذا الداني في** المكتفىٰ، وهو عنده **كاف**.

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٧٣).

ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٠١) وهو عنده **تام**، **وكذا الداني** في المكتفىٰ: (٤١١)، **والعماني في** المرشد: (٢/ ٤٥٥).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٧٥).

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤١٢) علىٰ قراءة الرفع، بالرفع علىٰ الابتداء، والخبر: ﴿لَّكُمْ﴾، أو علىٰ إضمار هذه الخصال، ومن قرأ بالنصب؛ **لم يكف** الوقف علىٰ ذلك؛ لأنها بدل من قوله: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿بَعْدَهُنَّ﴾، وهو عنده **كاف** أيضًا. والوقف علىٰ القراءتين **تام** علىٰ قوله: ﴿لَّكُمْ﴾ عند **العماني** في المرشد: (٢/ ٤٥٦)، وقراءة الرفع **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٤٢)، والوقف عليها عنده **كاف**، والوقف علىٰ ﴿لَّكُمْ﴾ علىٰ قراءة النصب عنده **تام**، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف وشعبة، وقرأها الباقون بالرفع. ينظر: النشر: (٤٠٩).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٨٠)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (ظ١٥٩).

و**خالفه النحاس** في ذلك، قال: «لأن ﴿فَيَقُولُ﴾ عطف علىٰ (نَحْشُرُهُمْ)، والتمام: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾». ولم ينص عليها **الداني** في المكتفىٰ: (٤١٥). والوقف عليها **كاف** عند **الأشموني** علىٰ قراءة من قرأ: (نَحْشُرُهُمْ) بالنون، و﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء؛ لعدوله من التكلم إلىٰ الغيبة، وهي قراءة نافع، والأخوين، وأبي عمرو، وخلف، وشعبة. **وليس بوقف** علىٰ قراءة من قرأهما بالنون معًا —وهي قراءة

=

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [٥٩] تمٌّ[١].

سورة الشعراء:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿قَالَ كَلَّا﴾ [١٥] تمٌّ[٢].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٢٢] تمٌّ[٣].

=

ابن عامر-، أو بالياء معًا -وهي قراءة الباقين-. ينظر: النشر: (٤١٣). منار الهدىٰ: (٥٤٦).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٨٥- ٤٨٦).

ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٠٨)، وهو عنده وقف **تام**، **وكذا النحاس** علىٰ اشتراط رفع لفظ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ بدلاً من الضمير في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾، قال: «هذا علىٰ قول البصريين، والكسائي أيضًا يجيزه، غير أنه لا يقول علىٰ البدل، ويقول: مردود علىٰ المضمر». **ووافقه** في ذلك **الداني** في المكتفىٰ: (٤١٩)، وهو عنده وقف **كاف**، **وكذا العماني** في المرشد: (٢/ ٤٦٨) -وهو **اختياره**- قال: «هو **أحسن وجهًا** من الوقف علىٰ: ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ اعتبارًا بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ فلأن يوصل الفعل بالفاعل أولىٰ من أن يفصل بينهما»، **وكذا** قال نحوه **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٥٢)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٥٥٢)، كلهم علىٰ اشتراط هذا التقدير.

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩١).

والوقف علىٰ قوله: ﴿كَلَّا﴾ **اختيار مكي** في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٥٥)، قال: «الوقف علىٰ ﴿كَلَّا﴾ **حسن جيد**، علىٰ معنىٰ: قال الله: ليس الأمر كما تظن، أي: يَصِلون إلىٰ قتلك يا موسىٰ. وتبدأ: ﴿فَٱذْهَبَا﴾ علىٰ إضمار قول آخر». وهو وقف **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٢٢)، علىٰ معنىٰ: لا يقدرون علىٰ ذلك، ولا يصلون إليه. وهو **اختيار العماني** في المرشد: (٢/ ٤٧٤)، **وابن الغزال** في الوقف والابتداء: (١/ ١١٨)، قال: «وقفٌ تامٌّ صحيحٌ، ردٌّ لما قبله». وهو **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٥، ٥٥٦)، وهو عنده **تام**، وجعلها في القسم الذي **يحسن** الوقف فيه علىٰ ﴿كَلَّا﴾، **ولا يجوز الابتداء** بها، بل توصل بما قبلها. **وكذا** هو **اختيار الأشموني** أيضًا في منار الهدىٰ: (٥٥٦) نقلاً عن غيره.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩١)، وسقط لفظ الآية من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (و١٦٣).

والمعنىٰ: أن عبدت بني إسرائيل وتركتني فلم تستعبدني، فحذف (وتركتني)؛ لدلالة قوله: ﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ عليه، والعرب تفعل ذلك اختصارًا للكلام، قاله **الطبري** في تفسيره: (١٧/ ٥٥٩- ٥٦٠)، **وبنحو** ذلك أيضًا قال **النحاس** عقب نقله قول أحمد بن جعفر. وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٢٢). وهو **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٥٧)، وهو عنده **تام**.

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [٢٥] تمٌّ.

قال: والمعنىٰ: ألَا تستمعون قولَ موسىٰ، فردَّ موسىٰ –لأنه المرادُ بالجوابِ–: الذي دعوتُك إلىٰ عبادتِه: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[1].

﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ۝ كَذَٰلِكَ﴾ [٥٨– ٥٩] قال الدِّيْنَوَرِي: تمامٌ[2].

﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآ﴾ [٦١– ٦٢] تمامٌ علىٰ ما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ[3].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [٢٠٠– ٢٠١] تمٌّ[4].

---

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩١– ٤٩٢).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٢٢).

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٩٣)، **والداني** في المكتفىٰ: (٤٢٢).
ووافقه الداني في هذا، وقال: «والتفسير يدل علىٰ ذلك»، والمعنىٰ عنده: ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ أي: منزل حسن، ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: هكذا كان الخبر ثم انقطع الكلام، ثم قال: ﴿وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾. وبنحو هـذا المعنىٰ فسر **الطبري** الآية في تفسيره: (١٧/ ٥٧٨– ٥٧٩). **وأوجب العماني** في المرشد: (٢/ ٤٧٧– ٤٧٨) **الوقف** عليها؛ علىٰ اشتراط أن يكون معنىٰ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: تركوا تلك الجنات والعيون كما كانت لم يحولوها، بل تركوها كذلك –أي: كحالها– وخرجوا في طلب موسىٰ. **وبنحوه** قال **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٥٩)، وهو عنده **تام**.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩٣).
والمعنىٰ: قال موسىٰ: كلا، لا يدركوكم، روىٰ هذا المعنىٰ **الطبري** في تفسيره: (١٧/ ٥٨١– ٥٨٢)، عن السدي وغيره، وبه فسر الآية. **وبنحو** هذا التفسير أيضًا قال **النحاس** عقب نقله قول أحمد. **والوقف** علىٰ ﴿كَلَّآ﴾ **اختيار مكي** في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٥٥)، إلا أنه فسر الآية بغير ما فسرها الطبري والنحاس، قال: «الوقف علىٰ ﴿كَلَّآ﴾ **حسن**، علىٰ معنىٰ: قال الله: لا يدركونكم، أي: ليس الأمر كما تظنون يا أصحاب موسىٰ، وتجعلها علىٰ إضمار قول آخر، أي: (قال: ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى﴾)، فتكون الجملة علىٰ قولين». وهو **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٢٣). وجعلها **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٤، ٥٥٩) في القسم الذي **يحسن** الوقف فيه علىٰ ﴿كَلَّا﴾، **ولا يجوز الابتداء** بها، بل توصل بما قبلها، وهو عنده **حسن**.

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٩٥)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و١١٩)، **والداني** في المكتفىٰ: (٣٤٤)، قال: «قال أحمدُ بنُ جعفر: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ **تام**».
قال **النحاس**: «والمعنىٰ: كي لا يؤمنوا به». ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٤٢٤).

﴿وَمَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [٢١١] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[١].

سورة النمل:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ﴾ [١٠ - ١١]، والمعنىٰ: ولا مَن ظلَمَ[٢].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعۡبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [٤٣] تمٌّ[٣].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: (بَلۡ أَدۡرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ) [٦٦] تمٌّ، والمعنىٰ: لعلهم أدركَ علمُهم في الآخرةِ يكون أو لا يكون، أي: بعلمِ الآخرةِ[٤].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٩٦)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و١١٩).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٢٤).

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٤٩٩)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ ظ١٢٣).
وردَّ هذا القول **الطبري** في تفسيره: (١٨/ ١٦ - ١٨)، وعلل ذلك بأنه لم يجد العربية تحتمل ما قالوا، وأطال الرد في ذلك، **ورجح** أن معنىٰ ﴿إِلَّا﴾ هنا استثناء صحيح، واستدل بقول الحسن وابن جريج في ذلك علىٰ أن معنىٰ الآية: إلا من ظلم منهم فأتىٰ ذنبًا؛ فإنه خائف لديه من عقوبته. **وكذا ردَّ** قول أحمد بن جعفر **النحاسُ**، قال: «و﴿إِلَّا﴾ بمعنىٰ الواو لا يعرف ولا يصح، وفيه بطلان المعنىٰ، والتمام: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾». **وكذا الأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و١٢٣)، وذكر أن هذا القول مردود عند الحذاق من النحويين، ولا وجه لذلك، ولا يجوز في شيء من الكلام. ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٤٢٦).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥٠١)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و١٤١).
وهذا **اختيار الطبري** في تفسيره: (١٨/ ٧٩- ٨٠)، قال: «وكُسرت الألف من قوله: ﴿إِنَّهَا﴾ علىٰ الابتداء»، والمعنىٰ: وصد هذه المرأة ما كانت تعبد من دون الله —وذلك عبادتها الشمس- أن تعبدالله، وروىٰ نحو هذا المعنىٰ عن مجاهد. وقيل: وصدها سليمان، وعلىٰ هذين التفسيرين أيضًا **النحاس**، وزاد **الطبري** معنىٰ آخر، وهو: وصدها اللهُ ذلك بتوفيقها للإسلام، وصحح هذا الوجه أيضًا. وهو وقف **كاف**، وقيل: **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٣٠)، ورأس الآية عنده **أتم**.

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥٠٤)، وفي النسخة المطبوعة سقط، ورَدَ الوقف هكذا: «قال أحمدُ بنُ جعفر: (بَلۡ أَدۡرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ) يكون أو لا يكون، أي: يعلم الآخرة»، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (ظ١٦٥).
وهذا المعنىٰ علىٰ قراءة من قرأ: (أَدۡرَكَ) بقطع الهمزة وسكون الدال من غير ألف بعدها —وكذا كُتبت في النسخة المخطوطة-، وهي قراءة ابن كثير والبصريَين وأبي جعفر. وقرأها الباقون بوصل الهمزة وتشديد الدال مفتوحة وألف بعدها. ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٤٣٢)، والوقف عنده قبله =

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾ [٦٦] قطعٌ تامٌّ(1).

سورة القصص:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿فِرۡعَوۡنَ قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَ﴾ [٩] تمٌّ(2).

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ﴾ [٢٨] تمٌّ(3).

﴿وَيَخۡتَارُ﴾ [٦٨] تمامٌ، رُوي ذلك عن أحمدَ بنِ جعفرٍ(4).

=

علىٰ رأس الآية. ينظر أيضًا: تفسير الطبري: (١٨/ ١٠٦)، والنشر: (٤٢٧).

(١) ذكره **الأدفوي** في الاستغناء: (٥/ ظ١٤٨)، وفي المخطوط سقط، هكذا: «قال أحمد بن جعفر: (بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ) [...] ﴿بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾ قطع تام»، وسقط تمام الآية ما بينهما دون أثر لوجود سقط، وهو قوله: ﴿بل هم في شك منها﴾.

وفي الأمر احتمالان: إما أنه نقل عن أحمد تمام الآية وقصد الوقف علىٰ ﴿عَمُونَ﴾، أو أنه قصد النقل عن أحمد إلىٰ قوله: ﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ وسقط نوع الوقف، وقوله: ﴿بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾ حكم آخر، وهذا ما أظنه؛ لثبوت النقل عن أحمد بن جعفر عند النحاس إلىٰ قوله: ﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، ولأن الأدفوي كثيرًا ما ينقل أحكام الوقف والابتداء عن شيخه النحاس من كتابه القطع والائتناف، والاحتمالان قائمان، والله أعلم بالصواب.

والوقف علىٰ ﴿عَمُونَ﴾ **أتم** من الذي قبله —وهو قوله: ﴿يُبۡعَثُونَ﴾- عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٣٢)، والوقف عليه **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٧٤)، وهو عنده **تام**.

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥٠٨)، والداني في المكتفىٰ: (٤٣٤)، وقال –نقلاً عنه-: «تمام».

واكتفىٰ **الداني** في المكتفىٰ بالنقل عنه وعمن وافقه، **والتمام** عنده بعده علىٰ قوله: ﴿أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا﴾.

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥١٠)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ ظ١٦٨)، **والداني** في المكتفىٰ: (٤٣٧)، وقال: «قال الدِّينَوَرِي: ﴿بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ﴾ **تام**».

وهو **مفهوم صالح** عند **الداني** في المكتفىٰ.

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥١٤)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ ظ١٨٢).

ووافق هذا القول **ابن الأنباري** في الإيضاح: (٨٢٤) علىٰ اشتراط أن تكون ﴿مَا﴾ جحدًا، أما إذا كانت بمعنىٰ (الذي)؛ فلا يوقف عليها، وإلىٰ هذا أيضًا ذهب **النحاس، والداني** في المكتفىٰ: (٤٣٩)، **والعماني** في المرشد: (٢/ ٥١٤- ٥١٥)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٨٦- ٥٨٧)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٥٨٦- ٥٨٧). وفي معنىٰ ﴿مَا﴾ خلاف، أطال **الطبري** في الرد عليه في تفسيره: (١٨/ ٢٩٩- ٣٠٣)، **ورجح** أن تكون ﴿مَا﴾ ههنا بمعنىٰ (الذي)، واستدل بتفسير ابن عباس ﷺ علىٰ أن معنىٰ الآية: إن المشركين كانوا يجعلون خير أموالهم لآلهتهم في الجاهلية، قال الطبري: «فإذا كان

=

أجاز الدِّيْنَوَرِي الوقفَ علىٰ ﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ [٧٨]، ثم تبتدئُ ﴿عِندِيٓ﴾ أي: كذلك أرىٰ(١).

﴿إِلَّا رَحۡمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [٨٦] تمٌّ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ(٢).

سورة العنكبوت:

﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنًا﴾ [٢٥] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ(٣).

=

معنىٰ ذلك كذلك، فلا شك أن ﴿مَا﴾ من قوله: ﴿وَيَخۡتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ﴾ في موضع نصب، بوقوع ﴿وَيَخۡتَارُ﴾ عليها، وأنها بمعنىٰ (الذي)».

(١) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٤٣٩).

ذكر هذا المعنىٰ **الطبري** في تفسيره ولم ينسبه لأحد. **وردَّ الداني** قول أحمد بن جعفر، قال: «**وليس ذلك بشيء**؛ لأن المعنىٰ: علىٰ فضل علم عندي»، والوقف عنده **كاف**. ورُوي هذا التفسير الذي ذكره الداني عن قتادة وابن زيد. وهو **وقف** عند **الأشموني** في منار الهدىٰ -**وليس هذا اختياره**-: (٥٨٧) علىٰ أن تنصب ﴿عِندِيٓ﴾ بفعل مقدر، أي: علمته من عندي. ينظر: تفسير الطبري: (١٨/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥١٦)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ و١٩٠)، وقال: «﴿إِلَّا رَحۡمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ تمام عند أحمدَ بنِ جعفر». وذكره أيضًا **ابن الجزري** في التمهيد: (١٩٦)، وقال -نقلاً عنه-: «وقف **تام**».

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٤١).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٢١).

الوقف عليها علىٰ قراءة من قرأ: (مَّوَدَّةُ بَيۡنِكُمۡ) برفع: (مَّوَدَّةُ) وإضافتها إلىٰ البين، وذلك برفعها بقوله: ﴿إِنَّمَا﴾، قال **الطبري** في توجيه القراءة: «علىٰ أن تكون حرفًا واحدًا -أي: ﴿إِنَّمَا﴾-، ويكون الخبر متناهيًا عند قوله: ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنًا﴾، ثم يبتدئ الخبر فيُقال: ما مودتُكم تلك الأوثان بنافعتكم، إنما مودةُ بينِكم في حياتكم الدنيا، ثم هي منقطعة». وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، وكذا قرأ حمزة وحفص وروح إلا أنهم نصبوا: ﴿مَّوَدَّةَ﴾، وقرأ الباقون بنصبها منونة ونصب: ﴿بَيۡنِكُمۡ﴾. وهو وقف **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٤٣) علىٰ قراءة الرفع، إن رفع الـ(مَّوَدَّةُ) بالابتداء، وجعل الخبر في المجرور، أو بإضمار المبتدأ، أي: هي أو تلك. فإن رفعها علىٰ أنها خبر (إنَّ) وجعل (مَا) بمعنىٰ الذي، والتقدير: إن الذي اتخذتموه مودة بينكم؛ **لم يكف** الوقف قبلها عنده. ومن قرأ بالنصب -سواء أضاف أو لم يضف-؛ **لم يقف** علىٰ ما قبلها؛ لتعلقها به لأنها مفعول من أجلها، ووقف علىٰ: ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾. ينظر: تفسير الطبري: (١٨/ ٣٨٢)، والنشر: (٤٣٧).

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾ [٤٨] تمٌّ[1].

سورة الروم:

﴿أَكۡثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [٩] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[2].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [٥٤] قطعٌ صالحٌ[3].

سورة الأحزاب

﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٦٠] تـمَّ الكلامُ، وهو قولُ أحمـدَ بـنِ جعفرٍ علىٰ أن يستأنفَ: ﴿مَّلۡعُونِينَ﴾ [الأحزاب: ٦١]، وتنصبُه علىٰ الشتمِ[4].

سورة سبإ:

﴿قُلۡ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلۡحَقۡتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّا﴾ [٢٧] تمٌّ، وهو قولُ الدِّيْنَوَرِي[5].

---

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٢٥).

وخالفه الأشموني في منار الهدىٰ: (٥٩٤)، قال: «قيل: **جائز، وليس بحسن**؛ لأن الذي بعده تأويل الجواب، كأنه قال: لو كنت تتلو كتابًا أو كتبت بيمينك؛ لارتاب المبطلون». ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٤٤٥)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿ٱلۡمُبۡطِلُونَ﴾، وهو عنده **كاف**.

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥٢٩)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٥/ ظ٢١٠).

ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٤٤٧).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٣٦).

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٥٠).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٥٥).

ووافق هذا القول **الداني** في المكتفىٰ: (٤٦١) وهو عنده **تام**، والوقف عنده علىٰ قوله: ﴿مَّلۡعُونِينَ﴾ إذا نصب علىٰ الحال، بتقدير: ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ملعونين، وهو عنده **كاف** علىٰ هذا القول. **وكذا** الوقف يكون **تامًا** عند الأشموني في منار الهدىٰ: (٦٢١) إذا نصبت ﴿مَّلۡعُونِينَ﴾ علىٰ الذم، **وليس هذا اختياره**.

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥٦٢)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٦/ و٥٢)، وقال –نقلاً عنه–: «تمام».

وهو **اختيار الخليل** –علىٰ قول النحاس–؛ لأن المعنىٰ: كلا لا يرونني، ولا يقدرون علىٰ ذلك، ولا لي شريك. **وبنحو** هذا قال **الداني** في المكتفىٰ: (٤٦٥) –وهو عنده **تام**–، **وكذا ابن الغزال** في الوقف والابتداء: (١/ ١١٩)، قال: «وقفٌ تامٌّ، ردٌّ عليهم»، **وبنحو** قولهم أيضًا قال **الأشموني** في منار الهدىٰ: =

سورة فاطر:

التمامُ فيما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾ [٢٨]، أي: كذلك الذي تقدَّم(١).

سورة يسٓ:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [١٣] تمٌّ(٢).

والوقفُ على ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ [٥٢] إجماعٌ(٣)، قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: تمامٌ(٤).

وحُكي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ جوازُ الوقفِ على: ﴿هَٰذَا﴾ [٥٢]؛ لأنه تابعٌ لـ(مَّرْقَد)، ثم يبتدئُ: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، أي: بعثُكم وعدُ الرحمنِ(٥).

=

(٦٢٧). وجعلها **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٥٤، ٦٢٦)، في القسم الذي **يحسن** الوقف فيه على ﴿كَلَّآ﴾ على معنى الردع، **ويجوز الابتداء** بها على معنى: (حقًّا)، وهو عنده **تام**.

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٧٢).

وهو **اختيار ابن الأنباري** في الإيضاح: (٨٤٩)، وهو عنده **تام**، وكذا **الداني** في المكتفى: (٤٦٩-٤٧٠)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٦٣٣).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٧٧)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (و١٨٨).

وخالفه النحاس في ذلك، وعلل ذلك بأن ﴿إِذْ﴾ متعلقة بما قبلها، فلا يتم الكلام دونها، **والتمام** عنده: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]، **وبنحوه** قال **العماني** في المرشد: (٢/ ٥٩٠). ولم ينص عليه **الداني** في المكتفى: (٤٧٢).

(٣) ذكره **مكي** في الهداية: (٩/ ٦٠٥٢)، **والداني** في المكتفى: (٤٧٣- ٤٧٤).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٨١).

وهو **تام** عند **النحاس** في القطع والائتناف، **وكذا** عند **الداني** في المكتفى، **والعماني** في المرشد: (٢/ ٦٩٥)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٦٤١)، **والأشموني** في منار الهدى: (٦٤١).

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٨٢)، **ومكي** في الهداية: (٩/ ٦٠٥٢)، ولم يذكر نوع الوقف، **وكذا الداني** في المكتفى: (٤٧٤).

ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٥٣) في **جواز** الوقف على ﴿هَٰذَا﴾ على الإتباع للمرقد على المعنى الذي اختاره أحمد بن جعفر. واكتفى **الداني** بالنقل عنهما. وأشار إلى هذا الوجه أيضًا: **العماني** في المرشد: (٢/ ٥٩٦)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٦٤١)، **والأشموني** في منار الهدى: (٦٤١).

سورة الصافات:

﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ [٩٣] ذكره أحمدُ بنُ جعفرٍ في التمامِ[١].

سورة صٓ:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ﴾ [٢٥]: تمٌّ. ثم يبتدئُ: ﴿ذَٰلِكَ﴾، أي: الأمرُ ذلك، أو ذلك أمرُه[٢].

وأجازَ أحمدُ بنُ جعفرٍ أن يقفَ علىٰ: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ﴾ [٢٥]، إلا أن الأشبه عنده بكلامِ العربِ أن يقفَ علىٰ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ﴾[٣].

سورة الزمر:

التمامُ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾[٤] [٣].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥٩٠)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٦/ و٦٧-ظ٦٧).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٧٨).

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٥٩٨)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٦/ ظ٨٥)، قال: «قال في **تمام** القارئ: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ﴾»، **وكذا ذكر عنه الداني** في المكتفىٰ: (٤٨٣) أنه **تمام**.
واكتفىٰ **الداني** بالنقل عنه وعمن وافقه علىٰ أن تكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ في موضع رفع بالابتداء، والخبر مضمر. والمعنىٰ: غفرنا له سائر ذنوبه، لم يستثن واحدًا، ذكر هذا المعنىٰ **العماني** في المرشد: (٢/ ٦١٧).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٩٨)، وفي النسخة المطبوعة: ﴿فَغَفَرْنَا﴾، وسقطت ﴿لَهُ﴾، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (و١٩٤).
والوقف علىٰ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ﴾ **اختيار ابن الأنباري** في الإيضاح: (٨٢٦)، وهو عنده **تام**، وقال **النحاس** في القطع والائتناف: «الوقف علىٰ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ﴾ أولىٰ؛ لأنه إذا وقف علىٰ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ﴾ احتاج إلىٰ أن يضمر لذلك مرافعًا»، وهو **تام عند الداني** في المكتفىٰ: (٤٨٣)، وهو **اختيار العماني** في المرشد: (٢/ ٦١٧)؛ وعلل ذلك بأن الاستغفار كان من ذلك الذنب. وإلىٰ هذا ذهب أيضًا **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٦٥٧) وهو عنده **كاف، وكذا الأشموني** في منار الهدىٰ: (٦٥٨). وهذا ما فسر به **الطبري** الآية، وروىٰ ذلك عن قتادة، والمعنىٰ: غفرنا له ذلك الذنب الذي استغفر منه.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٠٥).
وهو **كاف** –وقيل: **تام**– عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٨٧). وهو **اختيار العماني** في المرشد: (٣/ ٦٢٥)، وهو عنده **تام، وكذا زكريا الأنصاري** في المقصد: (٦٦٣).

التمامُ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾[1] [٢٩].

والتمامُ علىٰ ما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾[2] [٣٦].

﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [٦٠] تمامٌ عند أحمدَ ابنِ جعفرٍ[3].

﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [٧١] تمامٌ علىٰ ما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ[4].

سورة غافر:

وقطعُ القارئِ علىٰ قوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [٦] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[5].

---

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٠٩).

وهو **اختيار ابن الأنباري** في الإيضاح: (٨٦٩)، وهو عنده **تام**، **وكذا الداني** في المكتفىٰ: (٤٨٩)، **والعماني** في المرشد: (٣/ ٦٢٥) –نقلاً عن أبي حاتم-، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٦٦٧).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٠).

وهو **اختيار ابن الأنباري** في الإيضاح: (٨٦٩)، وهو عنده **تام**، **وكذا الداني** في المكتفىٰ: (٤٨٩)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٦٦٧) –نقلاً عن نافع-؛ للابتداء بالشرط.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٢).

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٩٠).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٣).

وهو **اختيار مكي** في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٨٤)، قال: «الوقف علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ **حسن**؛ لأنها جواب الاستفهام الداخل علىٰ النفي قبلها، وهو قول الخزنة: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾، والمعنىٰ: (قالوا: بلىٰ أتتنا الرسل)». وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٩٠).

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦١٥)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٦/ ظ٩٩-و١٠٠)، ولم يذكر نوعه.

وهو **تام** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٩١). واستحب هذا القول **العماني** في المرشد: (٣/ ٦٤٠)، قال: «**تام، يستحب** للقارئ أن يتعمده إذا كان في نفسه طول؛ لئلا يشكل بأن قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧] نعت لأصحاب النار، فيكون ظاهر الكلام أن أصحاب النار هم الملائكة! والملائكة عباد الله المقربون؛ لا يُعذبون بالنار، و﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ هم الكفار». **وبنحو** هذا قال **ابن الطحان** في نظام الأداء: (٢٤)، قال: «هذان مثالان –يريد نهاية الآية وبداية الآية الثانية- يُقاس عليهما =

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [١٦] تمٌّ[١].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [٢٨] فهذا تمامُ الكلامِ[٢].

سورة فصلت:

﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ [٢٣] تامٌّ، وهو قولُ أحمدَ بنِ جعفرٍ[٣].

ثم قال: وهو في موضعِ نصبٍ، أي: مرديًا لكم.

وأجازَ أن يكون التمامُ: ﴿ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ﴾ علىٰ أن تبتدئَ: ﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾، أي: هو أرداكم[٤].

وتمامُ القارئِ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ [٤٤]، ثم يبتدئُ: ﴿ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞ﴾[٥].

=

ما كان بمعناهما، وما يُخشىٰ فيه صرف جملتين إلىٰ معنىٰ إحداهما، أو قطع جملة عن حقها فيما بعدها». وبنحو ذلك أيضًا قال **الأشموني** في منار الهدىٰ: (٦٧٣). وهو **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٦٧٤)، وهو عنده **تام**.

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦١٥)، وسقط نوعه من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (ظ١٩٨)، **وذكره أيضًا الأدفوي** في الاستغناء: (٦/ ظ١٠٢)، وسقط لفظ ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ من المخطوط، والمثبت من القطع والائتناف.

وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٤٩٢).

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦١٦).

وغلطه النحاس في هذا، قال «لأن من وقف علىٰ: ﴿أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ لم يأتِ بتمام الكلام». ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٤٩٣).

(٣) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٢٧)، ولم يذكر نوعه. وفي النسخة المطبوعة: أي: فأرداكم، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (و١٠٢)، **وذكره أيضًا الأدفوي** في الاستغناء: (٦/ ظ١٢٤).

وخالفه زكريا الأنصاري في المقصد: (٦٨٥)، قال: «ولا يوقف علىٰ ﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ وإن زعمه بعضهم». ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٤٩٨).

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٢٧)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٦/ ظ١٢٤).

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٢٨)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٦/ ظ١٣٠).

قال **النحاس**: «والتفسير يدل علىٰ ما قاله؛ لأن المعنىٰ عند أهل التفسير: أرسول عربي وقرآن

=

سورة الشورىٰ:

﴿كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِ﴾ [١٣] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[1].

سورة الزخرف:

وقطعُ القارئِ علىٰ قوله: ﴿وَسُرُرًا عَلَيۡهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾ [٣٤] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[2].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: الوقفُ علىٰ ﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [٥١] تمٌّ، ثم تبتدئُ: ﴿أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢]، بمعنىٰ: بل أنا خيرٌ[3].

سورة الدخان:

=

أعجمي؟!». وهو قول سعيد بن جبير، ومجاهد، وغيرهما، وهو ما فسر به **الطبري** الآية. ينظر: تفسير الطبري: (٢٠/ ٤٤٦- ٤٤٧).

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٣٢- ٦٣٣)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٧/ و٥).
وهو **اختيار ابن الأنباري** في الإيضاح: (٨٨٠)، وهو عنده **تام، وكذا الداني** في المكتفىٰ: (٥٠٢)، **والعماني** في المرشد: (٣/ ٦٦٦)، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٦٩١)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٦٩١).

(٢) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٤٢)، ولم يذكر نوع الوقف، **وذكره أيضًا الأدفوي** في الاستغناء: (٧/ و٢٥).
وغلطه النحاس، قال: «لأن ﴿وَزُخۡرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥] معطوف علىٰ (سُرُر)، ولا يتم الكلام علىٰ المعطوف قبل المعطوف عليه». وإلىٰ هذا ذهب **ابن الطحان** في نظام الأداء: (٣٣)، **وكذا الأشموني** في منار الهدىٰ: (٦٩٨)، قال: «ليس بوقف؛ لأن العطف صيرها كالشيء الواحد». ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٥٠٧)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿وَزُخۡرُفًا﴾ وهو عنده **تام**.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٤٤)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٧/ ظ٢٨)، ومكي في الهداية: (١٠/ ٦٦٧٥)، ولم يذكر نوع الوقف.
وهو موافق لتفسير السدي، روىٰ ذلك عنه **الطبري** في تفسيره: (٢٠/ ٦١١). واكتفىٰ **الداني** في المكتفىٰ: (٥٠٨- ٥١٠) بالنقل عمن وافقه، وذكر مذاهب أخرىٰ، ووجه كل مذهب، ولم ينسب لنفسه اختيار. وأشار إلىٰ هذا الوقف **الأنصاري** في المقصد: (٧٠٠)، قال: «﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ **تام** عند بعضهم، أي: أم أنتم بصراء، وقيل: الوقف علىٰ ﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ بجعل ﴿أَمۡ﴾ زائدة أو منقطعة بمعنىٰ: (بل)».

قال النحاسُ: رُوي عن نافعٍ أنه قال: (لا تمامَ فيها –أي: سورةُ الدخانِ–)، وتابعَه علىٰ ذلك أحمدُ بنُ جعفرٍ[1].

إلا أن الدانيَ قد نقلَ عن أحمدَ بنِ جعفرٍ الدِّيْنَوَرِي في سورةِ الدخانِ موضعًا واحدًا.

قال الدِّيْنَوَرِي: ﴿فَٰكِهِينَ ۝٢٧ كَذَٰلِكَ﴾ [٢٧-٢٨] تامٌّ[2].

سورة الأحقاف:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [١٧] ههنا تمامُ الكلامِ؛ لأن المعنىٰ: وهما يستغيثان اللهَ ويقولان: ﴿وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ فالكلامُ متصلٌ[3].

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [٢٤] تمٌّ[4]. قال: ثم نُودوا: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[5].

---

(١) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٤٩)، ونقل عنه ذلك أيضًا **الأدفوي** في الاستغناء: (٧/ و٣٧).

(٢) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٥١٤).
واكتفىٰ بالنقل عنه وعمن وافقه.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٦٠)، وقوله: (أي: هذا بلاغ)، سقط من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة. ينظر: (ظ٢١٣).
ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٥٢١)، **وردَّ الأشموني** في منار الهدىٰ: (٧١٦- ٧١٧) قول من قال إن الوقف علىٰ قوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾، وأنه **لا وقف** من قوله: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ﴾ إلىٰ آخر كلام العاق، وهو: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ وذلك لارتباط الكلام بعضه ببعض، وقال في الوقف علىٰ ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾: «**فيه نظر**؛ لوجود الفاء بعده في قوله: ﴿فَيَقُولُ﴾».

(٤) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٦١)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٧/ ظ٦١)، وقال –نقلاً عنه–: «تمام»، وذكره **الداني** أيضًا في المكتفىٰ: (٥٢١)، وقال –نقلاً عنه–: «**تام**».

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٦١).
واكتفىٰ **الداني** في المكتفىٰ: (٥٢١- ٥٢٢) بالنقل عمن وافقه، وساق بعض الآثار المؤيدة لهذا الوقف.

قال الدِّيْنَوَرِي: ﴿مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ﴾ [٢٤] تامٌّ[١].

وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ [٣٥] تمٌّ. ثم قال: ﴿بَلَـٰغٌ﴾، أي: هذا بلاغ[٢].

سورة محمد:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿أَهْلَكْنَـٰهُمْ﴾ [١٣] تمامٌ[٣].

عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [٢٠] تمٌّ[٤].

سورة الفتح:

﴿لَا تَخَافُونَ﴾ [٢٧] التمامُ، وهو قولُ أحمدَ بنِ جعفرٍ[٥].

قال النحاسُ: وأكثرُ أهلِ العلمِ على أن التمامَ: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ [٢٩]. وبه قال أحمدُ بنُ جعفرٍ[٦].

---

(١) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٥٢٢).
وهو عنده **كاف**.

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٦٢).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٥٢٢).

(٣) ذكره **الأدفوي** في الاستغناء: (٧/ و٦٧).
وليس هو الاختيار عند النحاس في القطع والائتناف: (٦٦٤)، **والاختيار** عنده: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾، قال: «وهو الصواب؛ لأن الكلام متصل». ولم ينص عليه **الداني** في المكتفىٰ: (٥٢٤)، والوقف عنده بعده علىٰ قوله: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾، وهو عنده **تام**.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٦٥).
والتفسير علىٰ هذا بأن قوله: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ تهديد ووعيد، ثم انقطع الكلام، فقال: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، وهو قول ابن عباس ﷺ، وقتادة، وذكر **النحاس** أن علىٰ هذا القول أكثر أهل العلم واللغة. وهو **اختيار الداني** في المكتفىٰ: (٥٢٤)، وهو عنده **كاف**، وقيل: **تام**. **وكذا هو اختيار العماني** في المرشد: (٣/ ٧٠٩)، وهو عنده **تام** كذلك، **وكذا زكريا الأنصاري** في المقصد: (٧٢٢)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٧٢٢). ينظر أيضًا: تفسير الطبري: (٢١/ ٢١١).

(٥) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٧١- ٦٧٢)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٧/ ظ٨٦).
وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٥٢٩).

(٦) ذكره **النحاس** في القطع والائتناف: (٦٧٢)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٧/ ظ٨٨)، ولم يذكر نوع الوقف.

=

سورة الحجرات:

﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [١٣] تمامٌ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ[1].

سورة الحديد:

قال الدِّيْنَوَرِي: ﴿لَّهُۥ بَابُۢ﴾ [١٣] تمامٌ[2].

وقال: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [١٤] تمامٌ[3].

=

والمعنىٰ: هذه الصفة التي وصفت لكم صفة أتباع محمد ﷺ في التوراة، وأن مثلهم في التوراة غير مثلهم في الإنجيل، وإلىٰ هذا التفسير ذهب ابن عباس رضي الله عنهما، والضحاك، وقتادة وغيرهم. وهو ما رجحه **الطبري** في تفسيره: (٢١/ ٣٢٦- ٣٢٩). وهو **اختيار زكريا الأنصاري** في المقصد: (٧٣٠)، وهو عنده **تام**. واكتفىٰ **الداني** في المكتفىٰ: (٥٣١) بالنقل عنه وعمن وافقه، وذكر مذهبًا آخر، وهو الوقف علىٰ قوله: ﴿وَمَثَلُهُمۡ فِى ٱلۡإِنجِيلِ﴾؛ لأنه عطف علىٰ ذلك، ويبتدئ: ﴿كَزَرۡعٍ﴾، أي: هم كزرع، ولم يرجح بين القولين، أو يختار.

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٧٥)، **والأدفوي** في الاستغناء: (٧/ ظ٩٦)، وقال -نقلاً عنه-: «وقف **تام**».

وهو **اختيار ابن الأنباري** في الإيضاح: (٩٠٣)، وهو عنده **تام**، **وكذا الداني** في المكتفىٰ: (٥٣٢)، **والعماني** في المرشد: (٣/ ٧٢٢) نقلاً عن أبي حاتم، **وزكريا الأنصاري** في المقصد: (٧٣٢).

(٢) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٥٥٥).

وردَّ هذا القول **النحاس** -نقلاً عن أحمد بن موسىٰ- في القطع والائتناف: (٧١٧)، قال: «لأنك إذا قلت عندنا رجل يعبدالله ويطيعه؛ لم يحسن أن تقول: عندنا رجل، ثم تسكت، والوقف عنده: ﴿وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ﴾، قال: وهو رأس آية». وكذلك **ردَّ العماني** في المرشد: (٣/ ٧٥٩) قول أحمد بن جعفر، قال: «الوقف علىٰ ﴿لَّهُۥ بَابُۢ﴾ **ليس بشيء**؛ لأن ما بعده صفة لباب وفائدة ذكر النكرة في صفته»، والوقف عنده علىٰ: ﴿مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ﴾، وهو **كاف** عنده. وكذا قد **ردَّه الأشموني** في منار الهدىٰ: (٧٦٦)، قال: «لأن ما بعده متعلق به». وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٥٥٥).

(٣) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٥٥٥).

وهو **اختيار مكي** في كتابه الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن: (٨٦)، قال: «الوقف علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ **حسن**؛ لأنها جواب الاستفهام الداخل علىٰ النفي قبلها، وهو قوله: ﴿أَلَمۡ نَكُن مَّعَكُمۡ﴾، فالمعنىٰ: (قالوا: بلىٰ، كنتم معنا)، ثم حذف لدلالة ﴿بَلَىٰ﴾ عليه». وهو **كاف** عند **الداني** في المكتفىٰ: (٥٥٥). **وردَّ الأشموني** في منار الهدىٰ: (٧٦٦)، الوقف علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ في هذه الآية، قال: «﴿بَلَىٰ﴾ **ليس بوقف** -وإن وجد مقتضىٰ الوقوف وهو تقدم الاستفهام علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ لتكون جوابًا له- إلا أن الفعل المضمر بعدها

=

سورة الإنسان:

وقال الدِّيْنَوَرِي: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [٢٠] تمامٌ، والمعنىٰ: إذا رأيتَ ما ثمَّ[1]❊.

❊ ❊ ❊

=

قد أُبرز؛ فصارت هي مع ما بعدها جوابًا لما قبلها، كما يأتي نظيره في قوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا﴾ [الملك: ٨-٩]».

(١) ذكره الداني في المكتفىٰ: (٦٠٠ - ٦٠١).

قال **الداني**: «**وليس بتام**؛ لأن ﴿رَأَيْتَ﴾ الثانية جواب (إِذَا)؛ فلا يتم الكلام دونها». وقال **العماني** في المرشد: (٣/ ٨٢٨) في الوقف علىٰ ﴿ثَمَّ﴾: «**وليس بشيء**، لا يرتضيه أهل العلم؛ لأن الجواب بعده»، **وبنحوه** قال **زكريا الأنصاري** في المقصد: (٨٢١)، **والأشموني** في منار الهدىٰ: (٨٢١ - ٨٢٢).

❊هنا، آخر نقل ورد عن أحمد بن جعفر الدينوري في مصادر الدراسة، والله ولي التوفيق.

الخاتمة

وبعدُ، فإني آملُ أن يكون البحثُ قد كشفَ شيئًا عن مكانةِ أحمدَ بنِ جعفرٍ العلميةِ وجهودِه في الوقفِ والابتداءِ، ولعلَّ من أبرزِ ما يخلصُ إليه البحثُ ما يلي:

١- تنوعُ الوقوفِ الواردةِ عن أحمدَ بنِ جعفرٍ، فمنها ما كان علىٰ رأسِ آيةٍ، أو شبيهًا بالفواصلِ، أو علىٰ غيرِ ذلك.

٢- تعددُ الصيغِ الواردةِ عنه في الوقفِ والابتداءِ، كالتامِّ والتمامِ والتمِّ، والصالحِ، والحسنِ، والجائزِ، وما حكمَ عليه بالوقفِ دون بيانِ نوعِه.

٣- قلةُ النقولِ الواردةِ عن أحمدَ بنِ جعفرٍ في الإشارةِ إلىٰ مواضعِ الابتداءِ.

٤- اطرادُ الوقفِ التامِّ عنده علىٰ ﴿كَلَّا﴾ في جميعِ القرآنِ الكريمِ إذا أشبهَت ﴿كَلَّا﴾ الواردةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿عَهْدًا ۝ كَلَّا﴾ [مريم: ٧٨-٧٩].

٥- اختلافُ حكمِ الوقفِ وتعدده عند أحمدَ بنِ جعفرٍ -في بعضِ المواضعِ- بناءً علىٰ تعددِ القراءاتِ والأقوالِ النحويةِ والتفسيريةِ؛ وظهرَ هذا جليًّا في التعليلاتِ والتوجيهاتِ المنقولةِ عنه؛ مما يدلُّ علىٰ أنها من أولوياتِه في اعتبارِ الوقفِ؛ وذلك لأثرِها الواضحِ علىٰ بناءِ حكمِ الوقفِ أو الابتداءِ.

٦- ظهورُ شخصيتِه العلميةِ إذ لم يكن مقلدًا ناقلاً فحسبُ، بل كان يعللُ اختياراتِه أحيانًا، ويردُّ في أحيانٍ أخرىٰ علىٰ بعضِ الوقوفِ التي اختارها بعضُ العلماءِ -والتي لا يرىٰ وجاهتها-. وليس لكلِّ وقفٍ نُقل عنه فيه توجيهٌ؛ وقد تقدمَ في البحثِ تعليلُ ذلك.

٧- تنوعُ مجالاتِ التوجيهِ التي حملَ اختيارَ الوقفِ عليها ما بين معنىٰ تفسيريٍّ أو توجيهٍ قرائيٍّ أو نحويٍّ حيث بلغَت توجيهاتُه قرابةَ أربعةٍ وثلاثين موضعًا، منها ما يمكن أن يُستنبط منه تعليلاتٌ خاصةٌ لا تُعمم، ومنها ما يمكن أن يُعد أصلاً عامًا في توجيهِ نظائرِه من الوقوفِ، كالوقفِ علىٰ ﴿كَلَّا﴾، كما سبقَ ذكرُه.

٨- عنايةُ أحمدَ بنِ جعفرٍ بالقراءاتِ واحتجاجُه بها لتأييدِ اختيارِه في الوقفِ – وهو في ذلك لا يخرجُ عن القراءاتِ العشرِ الصحيحةِ المتواترةِ المُستقرِ عليها بعدُ-

ولعلَّ هذا يشيرُ إلىٰ أنه يحكمُ علىٰ صحةِ الوقفِ في الآيةِ بناءً علىٰ صحةِ القراءةِ.

٩- إن لأحمدَ بنِ جعفرٍ وقوفًا يعتدُّ فيها -أحيانًا- بتوجيهاتٍ نحويةٍ ضعَّفها بعضُ أهل النحوِ واللغةِ والمشتغلين بعلمِ الوقفِ والابتداءِ وغلَّطوه فيها، غيرَ أن له وقوفًا أخرىٰ ثنُّوا عليه اختيارَه فيها تعليلاً وتوجيهًا.

١٠- اعتدادُه بالمشهورِ من التفسيرِ من أقوالِ الصحابةِ والتابعين، كابن عباسٍ ﷺ، ومجاهدٍ، والحسنَ، وغيرِهم في اختيارِ بعضِ الوقوفِ الواردةِ عنه وتوجيهِها -وإن لم يُصرح بذلك-.

١١- مواضعُ الخلافِ بين أحمدَ بنِ جعفرٍ وغيرِه من العلماءِ تتقاطعُ في الأمورِ التاليةِ:

أ) من حيثُ اختيارِ الوقفِ وعدمِه.

ب) اتفاقُهم علىٰ اختيارِ الوقفِ واختلافُهم في نوعِه.

ت) اتفاقُهم علىٰ اختيارِ الوقفِ ونوعِه، واختلافُهم في التوجيهِ أو المعنىٰ.

١٢- موقفُ أحمدَ بنِ جعفرٍ في ردِّ بعضِ أقوالِ العلماءِ في حكمِ الوقفِ والابتداءِ علىٰ حالين:

أ) تخطئةُ القولِ دونَ تعليلٍ: مع بيانِ حكمِ الوقفِ عنده في مواضعَ، وتركِها في مواضعَ أخرىٰ.

ب) تخطئةُ القولِ مع التعليلِ: مع بيانِ حكمِ الوقفِ عنده في مواضعَ، وتركِها في مواضعَ أخرىٰ كذلك.

١٣- بلغَت النقولاتُ الواردةُ عنه في الوقفِ والابتداءِ مئة وتسعةٍ وستين نقلاً، تفرَّد النحاسُ بخمسةٍ وسبعين نقلاً، والأدفويُّ بأربعةِ نقولٍ، والدانيُّ بخمسةَ عشرَ.

ويتبينُ مما سبقَ؛ أهميةُ العنايةِ بهذا العلمِ، وضرورةُ توجهِ الجهودِ إليه، واستخراجُ تراثِ العلماءِ وكتاباتِهم حولَه؛ وتوصي الدراسةُ بما يأتي:

١- دراسةُ صيغِ الوقوفِ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ دراسةً تحليليةً موازنةً، وعلاقتِها بالتفسيرِ والقراءاتِ واللغةِ والعقيدةِ.

٢- دراسةُ توجيهاتِه في اختيارِ الوقفِ، وتصنيفُ ما يصلحُ منها إلىٰ أسسٍ وقواعدَ عامةٍ يُبنىٰ عليها نظائرُها.

وصلَّىٰ اللهُ وسلمَ وباركَ علىٰ نبيِّنا محمدٍ، وعلىٰ آلِه وصحبِه أجمعين، وآخرُ دعوانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.



المصادر والمراجع

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع** (إبراز المعاني): عبدالرحمن ابن إسماعيل الشهير بأبي شامة (د.ت). تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوه عوض، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢- **أخبار النحويين البصريين**: الحسن بن عبدالله السيرافي (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م). تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي، ط (١)، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده.

٣- **الاستغناء في علوم القرآن** (الاستغناء): محمد بن علي الأدفوي (ت ٣٨٨هـ). مخطوط نسخة مكتبة سليم آغا ٩- تركيا: المجلد الأول برقم: (٦٣)، (تاريخ النسخ: ٩٨٤هـ). والمجلد الثالث برقم: (٦٤)، (د.ت). والمجلد الرابع برقم: (٦٥)، (د.ت). والمجلد السابع برقم: (٦٦)، تاريخ نسخه: (٩٨٠هـ). ومخطوط نسخة مكتبة السليمانية (مجموعة حافظ أحمد باشا)- تركيا: المجلد الثاني برقم: (٤)، (تاريخ النسخ: ٩٨١هـ). والمجلد الخامس برقم: (٥)، (د.ت). والمجلد السادس برقم: (٦)، (د.ت).

٤- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** (إشارة التعيين): عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). تحقيق: عبدالمجيد دياب، ط (١)، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٥- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** (الأعلام): خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (٢٠٠٢م). ط (١٥)، بيروت: دار العلم للملايين.

٦- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**: عبدالله بن محمد البطليوسي (د.ت). تحقيق: مصطفىٰ السقا، وحامد عبدالمجيد، (د.ط)، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٧- **إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة** (إنباه الرواة): جمال الدين علي بن يوسف القفطي (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

٨- **أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم**: مساعد بن سليمان الطيار (١٤٢٣هـ). ط(٢)، الدمام: دار ابن الجوزي

٩- **أهمية كتاب القطع والائتناف وأثره**: أحمد نصيف الجنابي (١٩٧٩م). مجلة المورد، المجلد: (٨)، العدد: (٢)، بغداد: دار الحرية للطباعة.

١٠- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل** (الإيضاح): محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (١٣٩١هـ-١٩٧١م). تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

١١- **البرهان في علوم القرآن** (البرهان): بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي وآخرون، ط(١)، بيروت: دار المعرفة.

١٢- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** (بغية الوعاة): جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (١٣٨٤هـ-١٩٦٥م). تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط (١)، القاهرة: مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.

١٣- **بلدان الخلافة الشرقية**: كي لسترنج (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، ط (٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٤- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). تحقيق: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة: حسان أحمد بن راتب المصري، ط (١)، دمشق: دار سعد الدين.

١٥- **البيان في عد آي القرآن**: عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (١٤١٤هـ-١٩٩٤م). تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط (١)، الكويت: منشورات

المخطوطات والتراث والوثائق.
١٦- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** (تاريخ الإسلام): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، ط (١)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
١٧- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم** (تاريخ العلماء النحويين): المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي (١٤٠١هـ-١٩٨١م). تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، (د.ط)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلس العلمي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.
١٨- **تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح** (تحفة المجد الصريح): أحمد ابن يوسف الفهري (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). دراسة تحقيق: عبدالملك بن عيضة الثبيتي، (د.ط)، (د.ن)، (د.م).
١٩- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** (التذييل والتكميل): أبو حيان الأندلسي (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). تحقيق: حسن هنداوي، ط (١)، دمشق: دار القلم.
٢٠- **تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن** (تفسير الطبري): محمد بن جرير الطبري (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م). تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر - عبدالسند حسن يمامة-، ط (١)، القاهرة: دار هجر.
٢١- **تفسير غريب القرآن**: عبدالله بن مسلم بن قتيبة (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م). تحقيق: السيد أحمد صقر، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٢- **تلخيص أخبار النحويين واللغويين**: أحمد بن عبدالقادر الشهير بابن مكتوم (ت ٧٤٩هـ). مخطوط نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة برقم: (٧٥١٠)، (د.ت).

٢٣- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** (تمهيد القواعد): محمد بن يوسف الشهير بناظر الجيش (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م). دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط (١)، القاهرة: دار السلام.

٢٤- **التمهيد في علم التجويد** (التمهيد): محمد بن محمد بن الجزري (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م). تحقيق: علي حسين البواب، ط (١)، الرياض: مكتبة المعارف.

٢٥- **تهذيب اللغة**: محمد بن أحمد الأزهري (د.ت). تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرون، (د.ط)، (د.م): المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٦- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد، المعروف بابن الملقن (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، بإشراف: خالد الرباط، وجمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبدالكريم، ط (١)، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-إدارة الشؤون الإسلامية.

٢٧- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: عمر بن علي الأنصاري (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م). تحقيق: دار الفلاح، إشراف: خالد الرباط، وجمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبدالكريم، ط (١)، دمشق: دار النوادر.

٢٨- **سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول**: مصطفىٰ بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة (٢٠١٠م). تحقيق: محمد عبدالقادر الأرناؤوط، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، إشراف وتقديم: أكمل الدين حسا أوغلي، (د.ط)، إسطانبول: منظمة المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطانبول.

٢٩- **ضرائر الشعر**: علي بن مؤمن الشهير بابن عصفور الإشبيلي (١٩٨٠م). تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط (١)، (د.م): دار الأندلس.

٣٠- **طبقات النحويين واللغويين**: محمد بن الحسن الزبيدي (د.ت). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، القاهرة: دار المعارف.

٣١- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** (عمدة القاري): بدر الدين محمود بن أحمد العيني (د.ت). عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (د.ط)، (د.م): دار الفكر.

٣٢- **فهرسة ابن خير الإشبيلي ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف** (فهرسة ابن خير الإشبيلي): محمد بن خير ابن عمر الأموي (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، ط (١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٣- **الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم** (الفهرست): محمد بن إسحاق النديم (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). قابله علىٰ أصوله: أيمن فؤاد سيد، (د.ط)، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

٣٤- **القرط علىٰ الكامل -وهي الطرر والحواشي علىٰ الكامل للمبرد-** (القرط علىٰ الكامل): أبو الوليد الوقشي، وابن السيد البطليوسي (١٤٠١هـ-١٩٨٠م). تحقيق وتقديم: ظهور أحمد أظهر، ط (١)، بلاهور باكستان: جامعة بنجاب.

٣٥- **القطع والائتناف**: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (١٤١٣هـ-١٩٩٢م). تحقيق: عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط (١)، الرياض: دار عالم الكتب (وهي النسخة المعتمدة في البحث).

٣٦- **القطع والائتناف**: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ). نسخة مخطوط مكتبة كوبرلي (فاضل أحمد)- تركيا، برقم: (١٢٢)، (د.ت).

٣٧- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** (كشف الظنون): مصطفىٰ بن

عبدالله الشهير بحاجي خليفة (د.ت). عنىٰ بتصحيحه وطبعه علىٰ نسخة المؤلف مجردا عن الزيادات واللواحق من بعده وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذيول عليه وطبعها: محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، (د.ط)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٨- **الكشف والبيان المعروف تفسير الثعلبي**: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). دراسة وتحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، ط (١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٩- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن منظور (د.ت). تحقيق: عبدالله الكبير، ومحمد حسب الله، وهاشم الشاذلي، (د.ط)، القاهرة: دار المعارف.

٤٠- **مراصد الاطلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع** (مراصد الاطلاع): صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م). تحقيق: علي محمد البجاوي، ط (١)، بيروت: دار المعرفة.

٤١- **المرشد في الوقف والابتداء (من بداية سورة المائدة إلىٰ آخر سورة الناس)** (المرشد): الحسن بن علي العماني (١٤٢٣هـ). دراسة وتحقيق: محمد بن حمود بن محمد الأزوري. رسالة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية، قسم الدراسات العليا- فرع الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

٤٢- **معاني القرآن الكريم** (معاني القرآن): أحمد بن محمد النحاس (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م). تحقيق: محمد علي الصابوني، ط (١)، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ.

٤٣- **معاني القرآن وإعرابه**: إبراهيم بن السري الزجاج (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط (١)، بيروت: عالم الكتب.

٤٤- **معاني القرآن**: يحيىٰ بن زياد الفراء (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م). تحقيق: محمد علي النجار- وأحمد يوسف نجاتي، ط (٣)، بيروت: عالم الكتب.

٤٥- **معجم الأدباء -إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب** (معجم الأدباء): ياقوت الحموي الرومي (١٩٩٣م). تحقيق: إحسان عباس، ط (١)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٤٦- **معجم البلدان**: شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م). (د.ط)، بيروت: دار صادر.

٤٧- **معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتىٰ العصر الحاضر**: عادل نويهض (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م). قدم له: حسن خالد، ط (٣)، (د.م): مؤسسة نويهض الثقافية.

٤٨- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية** (معجم المؤلفين): عمر رضا كحالة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م). ط (١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٩- **مقاييس اللغة**: أحمد بن فارس بن زكريا (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، (د.ط)، (د.م): دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٠- **المكتفىٰ في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل** (المكتفىٰ): عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). دراسة وتحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ط (٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٥١- **منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا** (منار الهدىٰ): أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، **ومعه: المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**: زكريا بن محمد الأنصاري (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، ط (١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٢- **المنتخب من غريب كلام العرب** (المنتخب): علي بن الحسن الهنائي

(١٤٠٩هـ-١٩٨٩م). تحقيق: محمد بن أحمد العمري، ط (١)، مكة المكرمة: جامعة أم القرىٰ- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- مركز إحياء التراث الإسلامي.

٥٣- **النشر في القراءات العشر** (النشر): محمد بن محمد الجزري (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). دراسة وتحقيق (من أول باب فرش الحروف إلىٰ آخر الكتاب): محمد بن محفوظ بن محمد أمين الشنقيطي. رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

٥٤- **نظام الأداء في الوقف والابتداء** (نظام الأداء): عبدالعزيز بن علي السماتي، الشهير بابن الطحان (د.ت). تحقيق: علي حسين البواب، (د.ط)، الرياض: مكتبة المعارف.

٥٥- **نكث الهميان في نكت العميان** (نكث الهميان): صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (١٣٢٩هـ-١٩١١). وقف علىٰ طبعه: أحمد زكي بك، (د.ط)، مصر: دار المدينة.

٥٦- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: المبارك بن محمد الشهير بابن الأثير (د.ت). تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، (د.ط)، (د.م): المكتبة الإسلامية.

٥٧- **الهداية إلىٰ بلوغ النهاية** (الهداية): مكي بن أبي طالب القيسي (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). تحقيق: زارة صالح وآخرون، ط (١)، مجموعة رسائل جامعية قامت بمراجعتها وتدقيقها وتهيئتها للطباعة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الشارقة.

٥٨- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** (هدية العارفين): إسماعيل باشا البغدادي (١٩٥١م). طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية-إسطانبول، (د.ط)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٥٩- **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م). تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفىٰ، ط (١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٦٠- **الوقف علىٰ كلا وبلىٰ في القرآن**: مكي بن أبي طالب القيسي (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م). تحقيق: حسين نصَّار، ط (١)، بورسعيد: مكتبة الثقافة الدينية.

٦١- **الوقف والابتداء**: علي بن أحمد ابن الغزال (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م). دراسة وتحقيق: طاهر محمد الهمس. رسالة لنيل درجة الماجستير في علوم اللغة العربية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق.

